

رجب ١٤٤٦ هـ  
يناير ٢٠٢٥ م

العدد السادس عشر  
السنة الثامنة - المجلد الثاني

# مَجَلَّةُ التَّرَاتِيْبِ النَّبَوِيِّ

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ نَزَفَتْ سِنُونِيًّا مُحْكَمَةً، تُعْنَى بِمَخْطُوطَاتِ السَّنَةِ النَّبَوِيِّ  
وَعُلُومِهَا وَوَمَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنْ دَرَسَاتٍ

وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ  
وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا

{الحشر - 7}

العدد  
١٦

وَقَفَّ السَّنَةُ النَّبَوِيُّ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المحتويات

### مصطلح الحديث

- مفهوم مجهول الحال عند الحافظ أبي الحسن ابن القطان (٦٢٨هـ) ..... ١١  
د. عبد الباري بن حمّاد الأنصاري ..... ١٢-٦٠

### علل الحديث

- الأحاديث التي نص العلماء فيها على خطأ عبدالرزاق بن همام  
الصنعاني في روايته عن معمر بن راشد - جمعاً ودراسة - ..... ٦١  
د. عبدالرحمن بن أنيس بن أحمد جمال ..... ٦٢-١٢٧

### التخريج

- أثر التخريج في اكتساب الملكة الحديثية ..... ١٢٨  
د. محمد بن عبد الله الاطرش ..... ١٢٩-٢٠٤

### دراسات منهجية

- أثر الإمام علي بن الحسين بن الجنيد الرازي في كتاب العلل لابن أبي  
حاتم ..... ٢٠٥  
د. مصطفى محمد محمود سيدات مختار ..... ٢٠٦-٢٧٥

### الجرح والتعديل

- الشبه الواردة حول عدالة الصحابة والرد عليها ..... ٢٧٧  
أ.د. عبدالله بن محمد منصور آل الشيخ ..... ٢٧٨-٣٣٣

### تحقيق التراث

- حاشية أبي عبد الله محمد بن يوسف بن سعادة على صحيح البخاري  
تحقيق وتعليق ..... ٣٣٥  
د. عبد الحي مغاري صنهاجي ..... ٣٣٦-٣٨٩





# التخريج

باب يعنى بتخريج الأحاديث والآثار الواردة في المؤلفات  
الحديثية





## أثر التخرّيج في اكتساب الملكة الحديثية



د. محمد بن عبد الله الاطرش  
قسم التاريخ و التراث  
كلية الآداب والعلوم الإنسانية  
جامعة سيدي محمد بن عبد الله – فاس

 <https://doi.org/10.36772/ATANJ.2025.3>

## ملخص البحث

يدرس هذا البحث أثر التخريج في إكساب طالب السنة وعلومها الملكة الحديثية، ووضع قدمه على المسالك الصحيحة التي يتخرج بها متمكنا من تخريج الأحاديث، والحكم عليها قبولاً ورداً؛ إذ إن الغاية من تحصيل قواعد علم الحديث؛ القدرة على التصرف بقواعده، والتمكن من تنزيلها على آحاد الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً، وكل من شدا طرفاً من هذا العلم، ومارسه، وارتاض في مصنفاته، يدرك أن ممارسة التخريج، وملازمة مصنفاته من أهم الطرق التي يدرك بها الطالب الملكة الحديثية.

الكلمات المفتاحية: التخريج - الملكة الحديثية - المنهج النقدي - المناهج الداخلية - المصطلح الحديثي.

**Abstract****Dr. MOHAMMED IBEN ABDELLAH LATRACH****Department** of History and Heritage**collage** of Arts and Humanities,Sidi Mohamed Ben Abdellah **University**- FES

This research studies the impact of hadith criticism (takhrij) in developing the hadith mastery of students of the Sunnah and its sciences, enabling them to follow the correct paths for acquiring the ability to authenticate hadiths and evaluate them, accepting or rejecting them. The ultimate goal of mastering the principles of hadith science is to be able to apply these principles, skillfully correcting or weakening individual hadiths. Anyone who has studied and practiced this science, and who has engaged with its works, realizes that the practice of takhrij and the constant engagement with its collections are among the most important ways to develop hadith mastery.

**Keywords:** Takhrij – Hadith Mastery – Critical Methodology – Internal Approaches – Hadith Terminology

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة

لقد انطلق البحث من إشكالية واقع مخرجات الدرس الحديثي بالجامعة، المتمثل بالأصالة في الضعف البين، والتدني الملحوظ لدى طلبة العلوم الشرعية؛ إذ لا يستريب ذو النظر في أحوال خريجي الكليات والمعاهد الشرعية، أن هناك ضعفا على مستوى الملكات العلمية، وتدنيا ملحوظا على مستوى المهارات التي تجعل الطالب قادرا على التصرف في العلم باستقلالية وتفرد، ومؤهلا للإجابة عن إشكالاته، ودفع الاعتراضات والشبه المثارة حوله، مع القدرة على الإبانة عنه تأليفا وتدريسا.

إن طلبة العلوم الشرعية، وطلبة الحديث النبوي وعلومه منهم خاصة، يقضون معظم أوقاتهم في جانب واحد من جوانب تكوين (الملكة الحديثية)، ألا هو (جانب الاكتساب)؛ فتجد معظمهم يبالغ في الاعتناء بـ(الشق النظري)، المتمثل في الحفظ والاستظهار، دون أن يكلفوا أنفسهم عناء الارتياض في الكتب التي تعنى بـ(الجانب التطبيقي) الذي يعد أساس (الملكة)، وركنها الأعظم؛ فيتخرجون وليست لهم قدرة على التصحيح والتضعيف، وليست لهم أهلية الكشف عن مناهج النقاد ومسالكهم في التعليل. كما أن الكثير ممن تآقت نفسه، وسمت همته، وخالط حب العلم الحديث شغاف قلبه، وأرسى عزيمته على التخصص في الحديث النبوي وعلومه، يفتقد المنهج السليم، ويعدم المسالك الصحيحة التي يضمن لنفسه إن سار عليها أن يصير من أرباب (الملكة الحديثية)؛ فيؤول حال هذا الصنف من الطلبة إلى التيه والاضطراب، فيقضي سنوات متوهما أن العكوف على كتب المصطلح وحدها كفيلا أن يصيره من المتحققين بعلم الحديث؛ حتى إذا طلب منه تخريج

حديث، أو الحكم عليه قبولاً أو رداً، حار وأبلس؛ إذ إن كتب المصطلح تزوده بالجانب المتعلق بـ(الاكتساب) أو لنقل (ملكة التصور)، أما (ملكة التصرف) فامتلاكها متوقف على جملة من الأصول والمسالك، من أهمها، ممارسة التخريج.

### أهمية البحث

يكسب هذا البحث أهمية من عدة جوانب:

. شدة ارتباط موضوعه بالسنة النبوية، التي تعد المصدر الثاني للتشريع، ومادة كل العلماء في اجتهادهم واستنباطهم، وكل ذلك مفتقر إلى معرفة صحيحها من ضعيفها، وتمييز مقبولها من مردودها، ولا يتأتى ذلك هذا المقصد إلا بالتخرج.

• علاقة هذا البحث بموضوع الملكة الحديثية التي تعد ذروة سنام التحقق بعلم الحديث.

• تبصير الطالب بالمسالك الصحيحة، والمناهج القويمة التي يرجى له إن سلكها أن يصير مقتدراً على تخريج الأحاديث، والتعامل السليم مع المصنفات التي ألفت لهذا الغرض.

### أهداف البحث:

- بيان مفهوم التخريج، ومراحله الإجمالية، وأهم مصنفاته
- أهمية التخريج في اكتساب الملكة الحديثية.
- الكشف عن علاقة المناهج الداخلية لعلم الحديث بالتخريج، وأثرها في اكتساب الملكة الحديثية.

### منهج البحث:

اقتضت طبيعة إشكال البحث اعتماد المنهج الوصفي في جمع المادة

العلمية من مظانها ونقلها، واستقراءها في مصادرها وتوثيقها، مع الاستعانة بالمنهج التحليلي الذي اعتمد في تفسير النصوص وتحليلها، وتفكيكها وإعادة بنائها بما يخدم أهداف البحث.

### الدراسات السابقة:

لم أقف في حدود اطلاعي لم أقف على دراسة وافية، بينت أثر التخريج في اكتساب الملكة الحديثية.

### خطة البحث:

انتظم هذا البحث في مقدمة ومدخل تمهيدي، ومبحثين، وخاتمة، ثم ثبت المصادر والمراجع.

المقدمة: وفيها بيان أهمية الموضوع، ومشكلته، وأهدافه، ومنهجه، وخطته.

المدخل التمهيدي، وفيه توطئة تروم التعريف بالتخريج، وخطواته الإجمالية، وأهم مصنفاته.

المبحث الأول: ويتضمن أهمية التخريج في اكتساب الملكة الحديثية، ويتضمن العناصر الآتية:

أولاً: الانتقال بالطالب من التصور النظري إلى التصرف العملي

ثانياً: تحرير رتبة دلالة المصطلح الحديثي

ثالثاً: تجنب الإسقاط المصطلحي

رابعاً: استثمار مختلف قواعد علوم الحديث

خامساً: التدريب على استقلالية الحكم على الأحاديث

سادساً: الاطلاع على أكبر عدد من المصادر الحديثية

المبحث الثاني: علاقة المناهج الداخلية بالتخريج، وأثرها في اكتساب الملكة الحديثية.

أولاً: ملكة التوثيق

ثانياً: ملكة الاستقراء

ثالثاً: ملكة المقارنة

رابعاً: ملكة الترجيح ودفح التعارض

خامساً: ملكة التحليل والتعليل.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، ثم ثبت المصادر والمراجع.

### أولاً: أهمية التخريج في تكوين الملكة الحديثية.

لا يستطيع الطالب التحقق بعلم الحديث، والبلوغ فيه إلى منزلة الملكة، ما لم يأخذ التخريج الحيز الأكبر في سلم تحصيله لهذا الفن، وذلك لأهميته البالغة، وقيمه العلمية والمنهجية في كسب الملكات التي تصيره من الراسخين فيه، ولم أجد - في حدود اطلاعي<sup>(١)</sup> - من وسع القول في أهمية التخريج، إلا ما كان من شذرات لا توقف القارئ على أهمية التخريج في تكوين الملكة الحديثية، ولذلك أرى أن أسوق جملة من الفوائد التي يكتسبها الطالب إذا صار التخريج بضعة منه، وأكثر من الارتياض في المصنفات التي نصبت معامل للتدريب في هذا المجال، مجال التخريج.

(١) الكتب التي رجعت إليها في هذا الباب: (حصول التفريع بأصول التخريج أو كيف تصير محدثاً) للحافظ أحمد بن الصديق الغماري، (وأصول التخريج ودراسة الأسانيد) لمحمود الطحان، و(مقرر التخريج ومنهج الحكم على الحديث) للشريف حاتم العوني، و(علم تخريج الحديث ونقده) لعبد الحممش، و(كيف ندرس علم التخريج) لحمزة المليباري وسلطان العكايلة، و(دراسة الأسانيد) لعبد العزيز الشايع، و(تخريج الحديث) لمحمد الخير آبادي. و(تخريج الحديث الشريف) لعلي نايف البقاعي، و(علم تخريج الحديث) لمحمد محمود بكار.

## أولاً: التخرّيج مسلك تطبيقي لاكتساب الملكة الحديثة. (= الانتقال بالطالب من ملكة التصور إلى ملكة التصرف)

إن الانتقال بالطالب من جانب التصور إلى جانب التصرف، والعبور به من مرحلة الدراسة النظرية إلى الممارسة العملية، من أجل المسالك التي يربي عليه علم التخرّيج، والذي يرتقي من خلاله من المستويات الأدنى في الملكة إلى التحقق بمهاراتها العليا، فالطالب بعد أن يستولي على أهم الأصول النظرية، يتيح له التخرّيج الوقوف على مناهج تنزيلها، ومسالك أعمالها، وطرق وكيفيات استثمارها، فتكتمل بذلك شخصيته الحديثة، فلا يغلب جانباً على آخر.

إن للتخرّيج أهمية بالغة في تكوين الملكة الحديثة، واكتساب المهارات التي تجعل طالب الحديث النبوي وعلومه مقتدراً على مجاراة أئمة النقد في مناهجهم، وقفو أثرهم في مباشرة العملية النقدية، والنسج على منوالهم في التصحيح والتضعيف، ولا يوجد عالم رسخت قدمه في الصناعة الحديثة، إلا وللتخرّيج نصيب أكبر في هذا النبوغ الحديثي؛ لأن التخرّيج هو التنزيل العملي، والتطبيق المباشر لمناهج المحدثين، حيث ينقل الطالب من الدراسة النظرية إلى الدراسة التطبيقية، ومن ملكة التصور إلى ملكة التصرف.

إن التخرّيج يعد من المسالك المهمة العاكسة لطبيعة علم الحديث، وخصائصه المعرفية والمنهجية، بمعنى أن الطالب بعد أن يتصور ماهيته، وموضوعه، ووظائفه، ويحيط بخصائص المصطلح الحديثي، وطبيعة تعاريفه، وكذا استمداده، وخصائصه المميزة له عن غيره، يكون بهذا قد اكتسب تصوراً دقيقاً عن (هوية العلم)، وأحاط بأركانه التي لا يصح أن ينتقل إلى التطبيق والممارسة إلا بكسب هذا التصور، إلا أنه مفتقر إلى أرضية يصلح أن تكون تربة خصبة لتنزيل علم الحديث، لذلك فإن

التخريج هو الميدان التطبيقي المناسب الذي ينتقل فيه الطالب من ملكة (التصور) إلى ملكة (التصرف).

فالتخريج بهذا يعد ركنا تنخرم ماهية تكوين الملكة بانخراومه، والطالب لو استغرق عمره كله في الدراسة النظرية لعلم الحديث، لم يصل إلى مرتبة عشر معشار محدث؛ لأنه لم يأت الملكة من بابها، وبابها هو مسلك التخريج، والارتياض في كتبه التي نصبها أربابه معامل للتدريب والممارسة، والكشف عن مناهج أئمة النقد في إعلال الأحاديث، وجرح روايتها وتعديلهم، والاطلاع على مسالكهم في تمييز المقبول من المردود.

فالتخريج بهذه المعاني، هو (الميدان التطبيقي) و(التنزيل العملي) للقواعد النظرية لعلوم الحديث، الذي يستطيع من خلاله الطالب تفسير اصطلاحات النقاد، وبيان مناهجهم وأعرافهم في استعمالها، وطرقهم في توجيه الخلاف الحاصل فيها، ودرك سبلهم في دفع تعارض العلل المؤثرة في الحديث صحة أو ضعفا، ومسالكهم في سبر المرويات ومقارنتها، وبيان أوجه الخلف والتعارض فيها، وهذه المعاني كلها يجمعها ما سماه بعض الباحثين (بالتخريج النقدي)<sup>(١)</sup>.

يقول الدكتور أحمد الحيمر: «وقد أفضى بي الشعور بخطر التخريج في هذا العلم الشريف إلى الزعم بأنه المفتاح الأعظم لمغاليقه ومعضلاته ومسائله، فهو يسعف في الحكم على الحديث، وكشف الوهم فيه، وتفسير التعابير الاصطلاحية<sup>(٢)</sup>، وترشيد الاستنباط الفقهي، وبفضله قام المنهج الحديثي، وتميز السليم من الرواية عن فاسدها وسقيمها، وفي

(١) ينظر: البحث المصطلحي في علم الحديث عند المتأخرين، أحمد الحيمر. (١/٨٩-٩٠).

(٢) وهذا هو الذي سمّيته في الفائدة التي تلي ب (تحرير دلالة المصطلح عند النقاد).

ضوئه تنجلي حقائق العلم وأسراره، وعن طريقه نكتسب مقدرة ممارسة الصناعة الحديثية، وحرفة امتهان التصرف في قضاياها»<sup>(١)</sup>.

وقد سبق إيراد نص للإمام ابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ) مبينا فيه أن كتابه يعد (مدخلا) لهذا الشأن، وشارحا لمصطلحات أهله، التي يعد جهل الطالب بها نقصا في حقه؛ لكنه لم يصرح أن كتابه هذا يعد مرجعا في العملية النقدية، أو مصدرا لتصحيح الأحاديث وتضعيفها؛ لأن ذلك يتعذر حصوله في كتب المصطلح، التي جعلت من بين مقاصد تأليفها، التقريب والتيسير. أما استقصاء أحوال الرواة عدالة وضبطا، وتبيين مختلف القرائن المؤثرة في الحكم على الحديث قبولا وريدا، فهذا لا بد للطالب فيه من مد الجسر إلى كتب الجرح والتعديل، ومصنفات العلل والسؤالات، والمصادر التي اعتنت بالتراجم المعلة للرواة، والعلم الذي تجتمع فيه هذه العلوم كلها هو: (علم التخريج).

يقول الدكتور أسامة السيد: «لكي يتسنى للمحدث أن يصل إلى تصور كلي لفنون الحديث الشريف، فإنه لا يكفيه النظر في كتب المصطلح والقواعد وإن أنفق فيها عمره؛ بل لا يزال فهمه وتصوره للعلم منقوصا، حتى يضم مطالعة القواعد النظر في كتب التخريج، التي مار فيها الحفاظ القواعد وطبقوها، من أمثال: (البدر المنير) للإمام ابن الملقن، و(نصب الراية) للحافظ الزيلعي، و(التلخيص الحبير) لشيخ الإسلام الحافظ أبي الفضل ابن حجر، وما أشبه؛ فإن الدارس إذا ما أدمن مطالعتها وتقليب صفحاتها، وانكب على تأمل التصرفات المليية للحفاظ، رأى مدارك وضوابط في معرفة قواعد الحديث لا ينص عليها في كتب القواعد، بل يستلمهما الدارس عند مخالطة أهل الفن. وإنما ينظر الدارس في كتب القواعد لمعرفة هيكل القاعدة وفكرتها الكبرى، ثم أمره موكول إلى

(١) البحث المصطلحي في علم الحديث عند المتأخرين، أحمد الحيمر. (١/٨٩-٩٠)

الانكباب على كتب التخريج، حيث يرى من المهارات والمسالك الصناعية الفنية ما لا يمكن تحصيله من كتب التقييد»<sup>(١)</sup>.

لذلك فإن التائق نوال تحصيل الملكة الحديثية، يلزمه عينا أن يكثر من القراءة في كتب التخريج، وأن يديم النظر في المصطلحات التي يستعملها كل إمام من الأئمة، وأن يقارن بينها وبين ما تحصل لديه في كتب المصطلح؛ لأن بعض النقاد يستعمل مصطلحات تتضمن حمولة دلالية تغاير ما تقرر في كتب الاصطلاح، فيلزمه أن يعتبر منهج كل إمام في استعمالها، وأن يتجنب ما اصطلحت عليه ب(الإسقاط المصطلحي)<sup>(٢)</sup>، والذي يقيه هذه الغوائل كلها هو كثرة الممارسة للتخريج.

وأنا بهذا القول لا أنهج مسلك بعض المعاصرين الذين يدعون أن كتب المتأخرين مخالفة لمنهج المتقدمين، فهذا كلام مطروح؛ لأنه معارض بصنيع الأئمة الكبار الذين يعدون من المتأخرين، والعراقي (ت ٨٠٦هـ)، كابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، والسخاوي (ت ٩٠٢هـ) وغيرهم، وإنما سيق الكلام لبيان ضرورة مراعاة عرف الناقد في إطلاق بعض المصطلحات التي لا تدخل في عموم ما اختاره المصنف في علم المصطلح، والذي يحقق للطالب هذا المقصد هو الدراسة المتأنية للتخريج، فهي الكفيلة بإيصاله إلى هذا الذي ذكر.

لذلك عد المحدثون التصنيف<sup>(٣)</sup> والتخريج من أهم المسالك الموصلة إلى التحقق بعلم الحديث، والمرقية له في سلم الملكة؛ لأنه

(١) إحياء علم الحديث: مقدمة منهجية ومداخل معرفية، أسامة السيد، ط الوابل الصيب-القاهرة، ط الأولى ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م. (ص ٨).

(٢) سيأتي في الفائدة الثالثة من فوائد علم التخريج لدى طالب الحديث، توسيع القول فيها، وبيان أثر علم التخريج في دفعها.

(٣) سبق أن بينت أثر التصنيف في اكتساب الملكة الحديثية، والله وحده الموفق.

يضطره إلى الممارسة الشخصية، والمعاناة الذاتية، والوقوف بنفسه على صنيع المحدثين في الإعلال والتصحيح والتضعيف.

يقول الإمام ابن جماعة (ت ٧٣٣هـ): [ولا بد لطالب الحديث] أن « يشغل بالتخريج والتصنيف إذا تأهل له، معتنياً بشرحه، وبيان مشكله وإتقانه، فقلما يمهر في علم الحديث من لم يفعله»<sup>(١)</sup>.

إن الإمام ابن جماعة -رحمه الله- ربط التمهّر في علم الحديث بـ(الاشتغال بالتخريج)، والاشتغال مفهوم يدل على فعل الذات، ومشاركتها في بناء التعلّمات، كما يدل على بعد تربوي مهم؛ مفاده أن التعلّم لا يصير ذا معنى للمتعلّم إلا باشتغاله عليه، وممارسته له، وإدراكه كيفية انبائه، ومعرفة مداخله ومخارجه، وبمعنى أدق فالتعلّم لا يصير ذا معنى حتى يبتلى المتعلّم به، وأن يدرك أن التعلّم الحق هو ما (ينتجه) لا ما (يستهلكه) ويتلقاه بأدنى مجهود، ومن قصر عن هذه الصفات دخل عليه النقص والقصور في ملكته.

قال محمد بن بركة الحلبي: سمعت عثمان بن خرزاد يقول: «يحتاج صاحب الحديث إلى خمس، فإن عدمت واحدة فهي نقص، يحتاج إلى عقل جيد، ودين وضبط وحذاقة بالصناعة، مع أمانة تعرف منه»<sup>(٢)</sup>.

والحذق في الصناعة متوقف على ممارسته، وتطبيق قواعده، والمدخل إلى ذلك هو الإكثار من التخريج، فهو إكسير التحقيق والتصرف في علم الحديث؛ لأن ذلك يكسبه ملاحظة تصرفات العلماء في إجراء القواعد وبنائها، والتنبه لفوارق الميز بين أشباهها ونظائرها، ودرك منهاجهم في تنزيلها والاستدلال لها، وقفو أثرهم في استخلاص مناطها للقياس عليها، ولزوم غرزهم في دفع الشبه والاعتراضات الواردة عليها، ثم

(١) المنهل الروي، ابن جماعة. (ص ١١٠).

(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي. (٣٨٠/١٣).

التطلع إلى طرقهم في تدريسها، «فعلم الحديث يحتاج كل الاحتياج لممارسة طويلة، وتطبيق عملي عميق، ليتمكن طالب الحديث بعد مرور زمن طويل من ذلك، أن يتنبه لطريقة العمل مع تداخل القواعد، وتمييز شذوذاتها، ويلحظ ملابساتها، وأن يقف بنفسه على مآخذ الأحكام، وعلى القرائن الخاصة بكل مسألة»<sup>(١)</sup>.

يقول الإمام الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ): «ينبغي أن يخلي المصنف للتصنيف قلبه، ويجمع له همه، ويصرف إليه شغله، ويقطع به وقته، وكان بعض شيوخنا يقول: من أراد الفائدة، فليكسر قلم النسخ، وليأخذ قلم التخريج»<sup>(٢)</sup>.

إن العلة الموجبة في صرف العناية إلى التخريج، وهو أن الطالب أثناء تحلقه مجالس السماع، لا يتأتى له الوقوف على غوامض المسائل الحديثية، ومخبات دقائقها؛ لأنه حال التحمل يكون شيخه في الغالب الأعم مصدر مادته الحديثية، أما التخريج فإنه يلجئه إلى التتبع والتقصي، والجمع والمقارنة، والتحليل، وغيرها من المهارات التي يباشرها بنفسه، والتي لا يتأتى له دركها حال سماعه أو نسخه ما يلقي عليه من شيخه، وبهذا الاعتبار فضل التخريج.

وهذا المعنى ألفت له شاهدا قويا عند الإمام برهان الدين البقاعي (ت ٨٨٥هـ) حيث قال: «لأن الناسخ لا يتأمل في الغالب ما يكتبه، وإن تأمل لم يمعن، بخلاف المخرج، فإنه يحتاج أن يتأمل حق التأمل»<sup>(٣)</sup>. فبسلوك الطالب هذا المنهج في الطلب والتحصيل يوصله إلى مرتبة التحقيق، ويبلغ منزلة التحرير والتدقيق، أما الإكثار العري عن التخريج

(١) نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية، الشريف العوني. (ص ١٤٢).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي. (ص ٤٧٠).

(٣) النكت الوافية بما في شرح الألفية، برهان الدين البقاعي. (٢/ ٣٩٤).

فلا يوصله إلى درك هذه المقاصد العلية، وقد قال الإمام ابن جماعة (ت ٧٣٣هـ)، والواجب على طالب الحديث «أن لا يقتصر على مجرد سماعه وكتبه دون معرفته وفهمه؛ بل يتعرف صحته وضعفه، ومعانيه وفقهه، وإعرابه ولغته، وأسماء رجاله، ويحقق كل ذلك»<sup>(١)</sup>.

أما من كان زاهداً في التخريج، مقلاً من التردد على مصنفات المتحققين به، متوهماً أن استظهاره للمختصرات والألفيات النظرية، كفيلاً أن يصيره من أرباب الملكة الحديثية، فقد جانب الإنصاف، واستوطأ مركب الاعتساف، وقصر عن رتبة التحقيق والتصريف، وأدخل عليه الوهم والغلط، وكثر في أحكامه الزلل والشطط، وأتى بالعجائب في نتائج بحثه؛ وكفى بالطالب مذمة أن يتردد على علم زمانا، ويقبل عليه دهرا، ثم لا يصير من أهله، الراسخين فيه.

يقول أستاذنا الدكتور سعيد حلیم: إن «التمييز بين صحيح الحديث وسقيمه، وعلله الظاهرة والخفية لا يرجع فقط إلى حفظ المتون، وضبط القواعد؛ بل هو عمل ناتج كذلك عن ممارسة قواعد العلم وضوابطه، من خلال تخريج الأحاديث، وجمع طرقها، وسبر رجالها، وتنقيح متونها»<sup>(٢)</sup>.

ويقول الشيخ عبد العزيز بن الصديق (ت ١٤١٨هـ): إن «كتب التخريج، جليلة الفائدة في الباب، تقرب الأقصى من علم الحديث، وتعين على معرفة القواعد وتطبيقها، وتسهيل طريق النقد؛ لأنها خلاصة أفكار الحفاظ في الحكم على الأحاديث من تصحيح وتضعيف، وبيان دليل كل واحد منهم، وزبدة أقوالهم في نقد الرجال وبيان علل الأحاديث، ففائدة كتب التخريج لمن يريد التفوق في علم الحديث،

(١) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، ابن جماعة. (ص ١٠٩).

(٢) مدخل إلى العلوم الشرعية، سعيد حلیم. (ص ١٢٣).

لا ينكرها إلا من لا يقدر قدر هذا العلم، ولا يعترف بمزيتته وخصوصيته  
عموما»<sup>(١)</sup>

إن المتأمل في سير من ضرب بسهم وافر في علم الحديث، وخدم  
السنة خدمة جليلة، ودافع عن حضاها، يجد اعتناؤه بالتخريج ركنا  
أساسا في تحصيله، وعمودا في طلبه، وما كان ليدرك هذا لولا طول  
ممارسته لهذا الفن في كتب التخريج والعلل والجرح والتعديل، ومن  
هؤلاء الأعلام المعاصرين العلامة أحمد بن الصديق الغماري، وناصر  
الدين الألباني، حيث اشتغلا بتخريج الأحاديث بكرة وأصيلا، وعنوا  
باستخراج عللها، وبيان صحيحها وضعيفها، بل كانت لهم اجتهادات  
خاصة، وانتقادات واستدراكات على من سلفهما، كل ذلك بالحجة  
والدليل، والأدب والخلق النبيل.

تقول الدكتورة علياء محمد زحل، واصفة مسلك الشيخ ابن الصديق  
في طلب الحديث النبوي وعلومه: «لقد اكتسب الشيخ أحمد ابن الصديق  
رحمه الله بطول النظر في كتب الحديث بشتى أنواعه وفنونه، كأهات  
السنة، وشروحا، والمستخرجات عليها، وكتب الرجال، والمصطلح،  
والموضوعات، والعلل، والتخريج وغير ذلك، ملكة عظيمة، وقدرة  
كبيرة على نقد الأحاديث ومعرفة درجاتها من الصحة أو الضعف، كما  
اكتسب خبرة واسعة برجال الحديث من شتى الطبقات، ثقات كانوا  
أو ضعفاء، محدثين كانوا أو فقهاء أو صوفية أو غير ذلك، فأخبارهم  
وأحوالهم كأنها دائما نصب عينيه لا تغيب عنه لحظة.

(١) نجم من أعلام السلف في علماء الخلف، عبد اللطيف جسوس. سليكي أخوين- طنجة، ط الأولى  
٢٠١٤م (ص ٥٣).

ولهذا وجدناه في كتبه لا يتوانى عن تصحيح أو تضعيف أو الحكم بالوضع على أحاديث ظهر له أنها كذلك»<sup>(١)</sup>.

وقد ذكرت في الفصول التي سبقت أهمية طلب الحديث في الصغر، وفضل المسارعة إلى الاستكثار منه في عز قوة الشباب، وإذا جمع إلى جانب ذلك حرصاً شديداً على الاشتغال والممارسة في كتب التخريج، وضم إليه حب الحديث النبوي وعلومه، فقد نال شرف الإمامة في هذا الفن، وحاز قصب السبق فيه. ولما ذكر الإمام السخاوي (ت ٩٠٢ هـ) عوامل نبوغ الإمام العراقي (ت ٨٠٦ هـ)، أرجعها إلى كل ما سبق، قال رحمه الله: «لم تخل له سنة غالباً من الرحلة إما في الحديث أو الحج. قال شيخنا-ابن حجر- في معجمه: اشتغل بالعلوم وأحب الحديث؛ لكن لم يكن له من يخرج عن طريقة أهل الاسناد، وكان قد لهج بتخريج أحاديث الإحياء وله من العمر نحو العشرين»<sup>(٢)</sup>.

فليُنظر إلى قول الإمام ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ): (وكان قد لهج بالتخريج وله من العمر نحو العشرين)، فهذا النص فيه دلالة على أن العراقي (ت ٨٠٦ هـ) طلب الحديث في سن مبكرة، وصرف عنايته إلى لبه وجوهره في طراءة الصبا، وتوجه إلى ممارسته وتطبيقه عن طريق التخريج، فكان بذلك العراقي العراقي؛ بل لقد نقل عنه أنه لم يتوقف عن ممارسة التخريج، والاشتغال به إلى آخر حياته، حتى إذا أعياه الكبر استروح إلى الإملاء. قال السخاوي (ت ٩٠٢ هـ): «لما كبر وتعب وصعب عليه التخريج، استروح إلى إملاء غير ذلك مما خرج له شيخنا أو مما لا يحتاج لكبير تعب»<sup>(٣)</sup>.

(١) الحافظ أحمد ابن الصديق الغماري وجهوده في خدمة الحديث من خلال أجزائه الحديثية، علياء محمد زحل. (ص ١٥٠).

(٢) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي. (٤/١٧٣).

(٣) نفسه. (٤/١٧٤).

وهناك أمر آخر في غاية الأهمية، وهو أن الطالب الذي تردد على كتب التخريج والعلل والجرح والتعديل، وغيرها من الكتب التي تعينه على مباشرة العملية النقدية، فإنه يستطيع الكشف عن الكثير من المسالك المضمنة والمبثوثة في ثنايا هذه المصنفات، والتي لا تجدها مجموعة في كتاب، ولا منصوصا عليها في مؤلف؛ بل هي هيئة نفسية تحصل للطالب بكثرة ترده عليها، وملازمته للقراءة المستمرة فيها، كمعرفته بطرقهم في النقد، ومناهجهم في استنباط العلل، ومسالكتهم في الترجيح ودفع التعارض، كما هو الحال تماما مع من اشتغل على علم من الأعلام مدة طويلة، فإنه تحصل له من هذه الملازمة الطويلة لكتبه ملكة يقوى من خلالها على معرفة طبيعة تعابيره، وطرق تراكيبه، ونمط أسلوبه، ومنهج ترتيبه وتقديمه وتأخيرته، حتى إذا وقف على كلامه في مراجع لم تنص على ذكر اسمه، عرف نسبه إليه، وهذا المعنى هو الذي يعبر عنه في علوم الحديث (بالذوق)، الذي يراد به الهيئة النفسية، والملكة الحاصلة من الممارسة الطويلة لعلم الحديث.

وإذا طلبنا شاهدا لهذا لم نعدمه، فقد ذكر أحد أعلام الحديث في هذا العصر، مسلكه في اكتساب الملكة الحديثية، وبين أن دراسته النظرية لكتب المصطلح لم ترقه إلى الفهم الدقيق لمناهج أهل النقد، ومسالكتهم في التصحيح والتضعيف، فاهتدى إلى السبيل الأقوم، والطريق الأحكم، الذي فتح عينه على ما به يصير من أرباب الملكة الحديثية، ومن أهلها المتحققين بها على التمام والكمال، وهو المحدث عبد العزيز بن الصديق (ت ١٤١٨هـ) رحمه الله، فقد وصف مسلكه في اكتساب الملكة في نص بديع مرصع.

قال رحمه الله: «حصلت لي في أول الأمر صعوبة في اختيار الطريق التي سأسلكها لدراسة علم الحديث ومطالعة كتبه، تكون سهلة السلوك لنيل المراد منه، ففكرت فوجدت أنني إن اقتصررت على مطالعة كتب

المصطلح يطول علي الأمر جدا؛ لأن المراد من كل علم، تطبيق قواعده على أمور تحدث للإنسان وتعرض له، وكتب المصطلح وحدها مع كونها لازمة لمعرفة اصطلاحات الفن، لا تنفي بهذا الغرض مطلقا، لأنني قرأت شيئا منه، وأخذت منه جملة لا بأس بها، ومع ذلك وجدت نفسي بعيدا عن المراد جدا، ولم يمكنني من قراءة ما قرأت من المصطلح أن أطبق قاعدة من قواعده على مسألة من مسائل علم الحديث.

وهنا أقف وقلبي مملوء إجلالا واعترافا بما كان عليه مولانا الوالد من النظر الثاقب، وذلك أني أذكر وأنا في سن الصبا لا أعرف معنى للعلم مطلقا فضلا عن الحديث، أتيت به بكتاب (اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية) للحافظ السيوطي رحمه الله، فقال لي: (خذه أنت، فإنه نافع جدا، وبه فهم فلان وفلان الحديث فهما جيدا) فأخذت منه هذا القول في ذلك الحين، ولم أحسب له حسابا، ولا أقمت له وزنا، بل صرت أتعجب كيف يكون ذلك الكتاب هو أستاذ ذلك الرجلين مع ما هما عليه من الشهرة في هذا العلم.

فما إن رجع ذهني إلى هذه الكلمة في شأن (اللآلئ المصنوعة) حتى سري عني تماما وزال عن نفسي الاضطراب الذي كنت أتخبط فيه، وأقدم من أجله رجلا وأؤخر أخرى في شأن كيفية أخذه والاشتغال به. فمددت يدي إلى الكتاب وكان على مقربة مني، وشرعت في قراءته من أوله، ولم أكد أقرأ منه النصف، حتى شعرت بأن الباب لفهم الحديث قد فتح، وأن الطريق لمعرفة الصحيح من السقيم قد قصرت، وأن الغاية المرجوة قريبة المنال قد لاح في الأفق نور فجرها فمضيت في قراءة الكتاب ومواصلة النظر فيه، وزادني انتفاعا، أنه تيسر لي أثناء مطالعته بعض الأجزاء الحديثية، فكنت أقرأها وأراجع عليها ما علق بذهني من أحاديث (اللآلئ) وأستدرك منها على السيوطي رحمه الله ما لم يذكره وفاته الوقوف عليه.

فخرجت بهذه الطريقة من قراءته للمرة الأولى بعلم عظيم، وفائدة جليظة جداً، وأمكن لي لأول مرة من قراءته، الاستدراك والاعتراض والتنبيه على بعض المسائل المتعلقة بالأحاديث في المتن والإسناد. وكتبت على نسختي من ذلك ما جردته في جزء مستقل سميته: (الجواهر الغوالي في تعليقات الآلي).

وبعد الانتهاء من قراءة (الآلي) وجدت نفسي قد أخذت من علم الحديث ما أخوض به غماره، وأقتحم به سهله وصعبه؛ لأنني تعلمت من (الآلي) أهم شيء يحتاج إليه المحدث؛ بل غاية كل محدث، وهو نقد الرجال، وسبر الطرق، وتمييز الصحيح من الضعيف من الموضوع من أول نظرة في متن الحديث، مع الاطلاع على جملة وافرة من متون الأحاديث الموضوعية وغير الموضوعية<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: تحرير رتبة دلالة المصطلح عند النقاد

أقصد بتحرير دلالة المصطلح: التدقيق في الاكتناز الدلالي للمصطلح الحديثي، ودرجته ومرتبته النقدية من خلال ضبط صيغ مصطلحات الجرح والتعديل<sup>(٢)</sup>، ومعرفة مناهج المحدثين في استعمالها، ودرك طرقهم في إطلاقها أفراداً ومقارنة.

إن القصد متجه إلى أن التخريج يربي الطالب على التدقيق في الاستعمال المصطلحي عند النقاد، ويعتبر مناهج كل واحد منهم في إطلاقها، فيحصل له بهذا، التحقيق والتدقيق في مدلول المصطلح ودرجته النقدية، فينزل كل مصطلح منزلته.

يقول الإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ): «والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث، وعلله، ورجاله.

(١) نجم من أعلام علماء السلف في علماء الخلف، عبد اللطيف جوسوس. (ص ٥١-٥٣).

(٢) ينظر: المنهج في مباحث علوم الحديث، سعيد حليم (ص ٣١٩-٣٢٠).

ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة. ثم أهم من ذلك، أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة<sup>(١)</sup>.

إن الغفلة عن هذا الأمر من أبرز متجلياته عدم تحرير مراتب مصطلحات الجرح والتعديل، ومراعاة عرف الناقد في إطلاقه لها؛ إذ إنه أحيانا يستعمل لفظا مشعرا بالجرح وهو في حقيقته تعديل، كما ذكر ذلك عبد الرحمن بن مهدي في إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، قال: «كان إسرائيل في الحديث لصا»، فاللفظ مشعر بأنه كان يسرق الحديث، وهذا الذي ذهب إليه عثمان بن أبي شيبة، حيث قال: «عن عبد الرحمن بن مهدي: إسرائيل لص يسرق الحديث!!»<sup>(٢)</sup>. وهذا بعيد جدا؛ لأن الإمام ابن مهدي وثق إسرائيل، وليس في عبارته التي نقلها عنه ابن أبي حاتم أنه لص يسرق الحديث، بل تلك زيادة منكرة، وتصرف فاحش، نقله من التعديل إلى التجريح، ومن التوثيق إلى الضعف، ولذلك جاء تفسيرها في كلام الإمام ابن أبي حاتم، حيث قال: «يعني أنه يتلقف العلم تلقفا»؛ أي شديد النباهة، حريصا على مروياته، بالغ العناية بها.

هذا مثال من المثل المجلية لهذا المثار، الذي يعد مزلقا خطيرا في حق المباشر لعملية التصحيح والتضعيف، يغير أحكامه على الأحاديث جملة وتفصيلا، ومن تأمل صنيع الإمام السخاوي (ت ٩٠٢ هـ) في ترتيب مصطلحات الجرح والتعديل، وجدده شديد الاستدراك، بالغ التعقب، حريصا على توجيه كلام النقاد، وتفسير المراد بها، مما شجعه على حفز الهمم في جمعها وترتيبها، وشرح معانيها، فقال رحمه الله:

(١) الموقوفة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين الذهبي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، ط مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط الثانية، ١٤١٢ هـ. (ص ٨٢).

(٢) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني. (١/٢٦٣).

«ولو اعتنى بارع بتتبعها، ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغة واصطلاحاً، لكان حسناً، وقد كان شيخنا يلهج بذكر ذلك، فما تيسر، الواقف عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك»<sup>(١)</sup>

إن من أعظم السبل المفضية إلى تحرير دلالات مصطلحات أئمة الحديث، وتحديد رتبها، ودرجة اكتنازها، استقرار مناهج أئمة النقد في تعديل الرواة وتجريحهم، من خلال الرجوع إلى كتب العلل الكاشفة عن القرائن المحتفة بكل حديث على حدة، وتتبع ألفاظه، واستقراءها في مظانها الأصلية، وتجنب أخذها عارية عن سياقها الذي أطلقت فيه، وعدم طردها على جميع الرواة، بل على الراوي الواحد؛ لأن حالهم (=الرواة) تعترضه العوارض البشرية، من الغفلة والنسيان والتلقين والوهم وإدخال حديث في حديث، فإذا اعتمد على طرد ضعفه في جميع الأحاديث، أدى ذلك قطعاً إلى رد جملة من الأحاديث التي ضبط فيها؛ لأن الضعيف قد يضبط، والضابط قد يهيم، والمتبع لصنيع علماء العلل والجرح والتعديل يدرك يقيناً أن حكمهم على الرواة يدور مع القرائن المحتفة بكل حديث على حدة، وتتبع السياق الذي روي فيه، ومعرفة أحوال تلقيه تحملاً وأداءً، والكشف عن علاقته بشيوخه وأقرانه؛ لأن الراوي قد يكون حكمه الإجمالي، ومرتبته العامة في سلم الجرح والتعديل الضعيف، لكنه يكون أثبت من غيره في شيخ معين، لأسباب كثيرة منها ملازمته لذلك الشيخ، وطول صحبته له، أو لأنه من قرابته سمع منه ما لم يسمع غيره، إلى غير ذلك من القرائن التي تجعل الغفلة عن اعتبارها مظنة لرد ما تحمله ضبطاً وإتقاناً.

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي. (٢/٢٧٧-٢٨٨).

قال الإمام الباجي (ت ٤٧٤ هـ) رحمه الله: «واعلم أنه قد يقول المعدل فلان ثقة ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه ويقول فلان لا بأس به ويريد أنه يحتج بحديثه وإنما ذلك على حسب ما هو فيه ووجه السؤال له فقد يسأل عن الرجل الفاضل في دينه المتوسط حديثه فيقرن بالضعفاء فيقال ما تقول في فلان وفلان فيقول فلان ثقة يريد أنه ليس من نمط من قرن به وأنه ثقة بالإضافة إلى غيره وقد يسأل عنه على غير هذا الوجه فيقول لا بأس به فإذا قيل أهو ثقة قال الثقة غير هذا»<sup>(١)</sup>.

وهذه المعاني كلها يجمعها ما يسمى بالتراجم المعلة<sup>(٢)</sup>، والتي يراد بها ملاحظة الأحوال الاستثنائية، والقرائن الخاصة المحتفة برواية كل حديث على حدة، واعتبارها في توثيق الرواة وتعديلهم، وعرفها الدكتور أحمد البشاشة بقوله: «تعريف نقدي برواة الأحاديث يبين مواطن الضعف والقوة في أحاديثهم تفصيلاً بالنظر في صلوات وأحوال تختص به، وتدللاً، وصفة التعامل معها قبولاً ورداً»<sup>(٣)</sup>.

إن تجاوز هذا المثار متوقف إذن على استقراء مصطلحات علماء الجرح والتعديل، وتتبعها في كتب العلل، ومقارنتها بما استقر في كتب المصطلح، واعتبارها في الأحوال الاستثنائية والقرائن الخاصة بأحاديث كل راو على حدة، ومن تطلع إلى تحرير دلالة المصطلح، ودرجة اكتنازه، دون قفو أثر هذا المسلك، ورضي بالأحكام الإجمالية، والأوصاف العامة، فليوقن أن ما يتوصل إليه من نتائج، وما يخلص إليه

(١) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع، أبو الوليد الباجي، تحقيق: أبو لبابة حسين، دار اللواء-الرياض، ط الأولى ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م (١/٢٨٤).

(٢) ومن باب الأمانة العلمية، هذا المصطلح استفدته من الدراسة القيمة التي قام بها الباحث د أحمد البشاشة، بعنوان: التراجم المعلة.

(٣) التراجم المعلة: دراسة تأصيلية لبنية تراجم الرواة بالنظر لأحوال الراوي ومروياته وموقف النقاد منها، أحمد البشاشة، ط مركز إحسان لدراسة السنة النبوية، جدة، ط الأولى ١٤٣٨ هـ/ ٢٠١٧ م (ص ٤٢).

من أحكام لن يخلو من القواصم التي تخالف مناهج أرباب الملكة الحديثة.

ومن مسالك التحرير والتدقيق المعينة على تجاوز هذا المثار، الإحاطة بعرف الناقد في إطلاق ألفاظ الجرح والتعديل، وطول الارتياض والملابسة للكتب التي تكسبه تمهرا بصنيعه في إطلاقها، وفي هذه المعاني يقول السبكي (ت ٥٧٧١هـ) رحمه الله: «ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح أيضا، حال الجراح في الخبرة بمدلولات الألفاظ، فكثيرا ما رأيت من يسمع لفظة فيفهمها على غير وجهها، والخبرة بمدلولات الألفاظ، ولا سيما الألفاظ العرفية التي تختلف باختلاف عرف الناس، وتكون في بعض الأزمان مدحا، وفي بعضها ذما، أمر شديد، لا يدركه الا فقيه بالعلم»<sup>(١)</sup>

### ثالثا: تجنب الإسقاط المصطلحي.

ويراد بالإسقاط المصطلحي: محاكمة اصطلاحات وألفاظ المتقدمين بما استقر في كتب المصطلح، وتجريدها من سياقاتها وقرائنها، بناء على ما استقر في عرف المتأخرين، فينتج عنه إلزامهم بمدلولات لم يلزموا أنفسهم بها، وهذه الفائدة نبه عليه الحافظ أحمد بن الصديق الغماري (ت ١٣٨٠هـ)، حيث قال: «مما يجب التنبيه عليه في هذا الباب: العزو إلى سنن النسائي بالخصوص، فإن اصطلاح المتقدمين فيه إلى أهل القرن السابع، مخالف لاصطلاح من بعدهم من أهل القرن الثامن إلى عصرنا»<sup>(٢)</sup>.

إن من أعظم مشاركات الغلط التي ينبغي أن يتوقاها السائر في دروب

(١) قاعدة في الجرح والتعديل، تاج الدين السبكي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط دار البشائر الإسلامية- بيروت، ط الخامسة: ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م (ص ٥٣).

(٢) حصول التخريج بأصول التخريج، أحمد بن الصديق الغماري. (ص ٩٥).

تحصيل الملكة الحديثية؛ مسألة (الاسقاط المصطلحي)؛ إذ إن اعتماده يؤدي به إلى محاذير علمية، وإسقاطات تؤدي به إلى نتائج مخالفة لمنهج أئمة النقد، وفرسان التصحيح والتضعيف، وهذا المثار مفاده أن الطالب يتلقف التعاريف والحدود الواردة في كتب المصطلح، ويسارع إلى تطبيقها على جملة من الأحاديث دون مراعاة للقرائن، والأحوال العارضة للرواة، فتصير علوم الحديث قواعد رياضية لا تقبل الزيادة والنقصان، فتجده يحسن حديثاً؛ لأن راوياً من رواه وصف بخفة الضبط، أو أن الحديث غريب؛ لأنه لم توجد له شواهد، وهذا شأنه في تعديل الرواة وتجريحهم، فيوثق راوياً بناء على ما استقر في أعراف المتأخرين في إطلاقها، فالناقد قد يطلق لفظاً مشعراً بأن الراوي دون الثقة؛ أي حسن الحديث، بناء على قوله فيه: (لا بأس به)، ولكنه يقصد بهذا المصطلح التوثيق، وقد سبق معنا قول عبد الرحمن بن مهدي في إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، قال: «كان إسرائيل في الحديث لصاً».

لذلك قال العلامة عبد الحي اللكنوي: «كثيراً ما تجد في ((الميزان)) وغيره نقلاً عن ابن معين في حق الرواة: لا بأس، فلعلك تظن أنه أدون من ثقة، كما هو مقرر عند المتأخرين، وليس كذلك فإنه عنده كثقة»<sup>(١)</sup> إن مصطلحات الجرح والتعديل كثيراً ما تطلق على معان مخالفة لما استقر في كتب المصطلح، فيحتاج طالب الملكة جهداً في استقرارها، ومقارنتها، وترتيبها، وتنزيل كل لفظة منزلتها في سلم التوثيق والتضعيف، وهذا المسلك من أفضل السبل التي تجنبه الوقوع في هذا الإسقاط. يقول العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني: «صيغ الجرح والتعديل،

(١) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، عبد الحي اللكنوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية-بيروت، ط التاسعة ٢٠٠٩ (ص ٢١٢).

كثيرا ما تطلق على معان مغايرة لمعانيها المقررة في كتب المصطلح، ومعرفة ذلك تتوقف على طول الممارسة، واستقصاء النظر<sup>(١)</sup>

وهذا الإشكال ليس قاصرا على ألفاظ الجرح والتعديل، بل يعد شاملا لباقي مصطلحات الحديث كالمنكر، والشاذ، والغريب، فإن الكثير من الباحثين يحاكمون استعمالات المتقدمين لها بما استقر في كتب المصطلح، دون مراعاة للاعتبارات التي سبق التنبيه عليها، ولذلك يقول العلامة عبد الحي اللكنوي في سياق ذكره للمنكر « (...) وأن تفرق بين قول القدماء هذا حديث منكر، وبين قول المتأخرين هذا حديث منكر؛ فإن القدماء كثيرا ما يطلقونه على مجرد ما تفرد به راويه، وإن كان من الأثبات، والمتأخرون يطلقونه على رواية راو ضعيف<sup>(٢)</sup>»

وقد نبه الإمام الذهبي على هذا المزلق في بحث مصطلحات علم الحديث، وبين محاذيرها قائلا: « فقد وفي - رحمه الله - بذلك بحسب اجتهاده، وبين ما ضعفه شديد، ووهنه غير محتمل، وكاسر عن ما ضعفه خفيف محتمل، فلا يلزم من سكوته - والحالة هذه - عن الحديث أن يكون حسنا عنده، ولا سيما إذا حكمنا على حد الحسن باصطلاحنا المولد الحادث، الذي هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح، الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء، أو الذي يرغب عنه أبو عبد الله البخاري، ويمشيه مسلم، وبالعكس، فهو داخل في أداني مراتب الصحة<sup>(٣)</sup>»

إن هذا النص وغيره، يبين تنبه علماء الحديث لهذا المزلق في تعاطي مصطلحات أئمة النقد، وأن التحقيق والنظر يقتضي أن لا ينزل ما

(١) المقدمات وما إليها (الرسالة الثامنة: مقدمة تحقيق الفوائد المجموعة للشوكاني)، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ط دار عالم الفوائد، طبعت ضمن آثاره (٢٥ / ٢٥٢).

(٢) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، عبد الحي اللكنوي. (ص ٢١١).

(٣) سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، مرجع سابق (١٣ / ٢١٤).

استقر عند المتأخرين باطراد على ألفاظ المتقدمين، وهذا الكلام ليس الغرض منه الانتقاص مما ألفه علماء المصطلح، ولكنه سيق للتنبيه على أن الطالب لا يصير ذا ملكة نقدية، ولا ذا مقدرة على التصحيح والتضعيف ما لم ييسط نظره، ويقلب بصيرته في الكتب التي تنقله من الأحكام الكلية العامة، إلى معرفة تفاصيلها واستثناءاتها، وأن يعتبر كتب المصطلح بوابة ومدخلا تقرب له استعمالات أئمة النقد، وسلما يرتقي من خلالها إلى المصنفات التي تروضه على درك مناهج أربابها في إعلال الأحاديث ونقدها، وجرح رواها وتعديلهم، وهذا ما تفتقده كتب المصطلح؛ لأن أصحابها لم يزعموا أنهم ألفوها لتكون مرجعا للطلاب في التصحيح أو التضعيف؛ بل إن جمع قرائن تأليفها يكشف أنهم وضعوها للتقريب والتيسير.

يقول الدكتور الوريكات: «إن كتب مصطلح الحديث (...) تحتوي على خطوط عامة، وقواعد عريضة، ومعالم رئيسة لعلوم الحديث، فهي منطلقات ومفاتيح للولوج في بحر علوم الحديث الواسع، والخبير المتمرس يجد فيه عشرات بل مئات القضايا، والاستثناءات الماثرة في كتب الرواية والعلل والتراجم، ولا يجدها في كتب المصطلح»<sup>(١)</sup>.

إن ما أورده الدكتور الوريكات في هذا النص يبين أن كتب المتأخرين من علماء المصطلح، لم تكن يوماً مرجعاً لطلاب الحديث في التصحيح والتضعيف، ومعرفة مناهج النقد الحديثي، والكشف عن علله؛ بل إن غاية ما ألفت لأجله هو تيسير ما به يحصل تمام التصور، وكمال الإدراك لقواعد المحدثين ومصطلحاتهم، وهذا ليس أمراً نتخرسه بما

(١) الوهم في روايات مختلفي الأمصار، عبد الكريم الوريكات (ص ١٠٤) نقلاً عن التراجم المعللة، أحمد البشاشة، مرجع سابق (ص ٢٣٥). (وكتاب الدكتور الوريكات غير مطبوع، لذلك تمت الإحالة عليه بالواسطة).

لا يوجد عليه من الشواهد القاضية بصحته؛ بل إنه مستل من صريح ما بثوه في مقدمات كتبهم، وقد سبق إيراد تفصيلا وتدقيقا.

ولنأت على مثال تطبيقي يشهد لصحة ما سبق الكلام لأجله.

قال ابن حجر (ت ٨٥١هـ) في ترجمة عطاء: «وروى الأثرم عن أحمد ما يدل على أن كان يدلس فقال في قصة طويلة: ورواية عطاء عن عائشة لا يحتج بها إلا أن يقول: سمعت، ثم قرأت بخط الذهبي قول ابن المدني: كان بن جريج وقيس بن سعد تركا عطاء بآخره، لم يعن الترك الاصطلاحي؛ بل هو ثبت، رضي، حجة، إمام كبير الشأن»<sup>(١)</sup>

ومن تتبع صنيع أئمة العلل والجرح والتعديل وجد مُثلا كثيرة، وشواهد عديدة تجعل طالب الحديث النبوي وعلومه على قناعة بأن تمام التصور، وكمال الفهم والاستيعاب، والسبيل إلى الارتقاء في مدارج الملكة هو التتبع والاستقراء والمقارنة لألفاظهم، مع شفعتها بالقرائن والملابسات الاستثنائية، والعوارض الطارئة التي تكشف له عن مناهجهم في إطلاقها، والمواضع التي يخصصونها فيها، والمحال التي لا يجري فيها طرد الأوصاف العامة، والأحكام الكلية.

فالشاهد أني أردت أن أبين أهمية التخريج في تجنب هذه الغوائل، وفائدته في التحرير المصطلحي الذي يراعي منهج كل إمام من الأئمة.

#### رابعا: استثمار مختلف قواعد علوم الحديث.

إن التخريج لا يصير به الطالب ذا ملكة في علم الحديث، إلا إذا ضم إليه العلوم المشاركة له؛ لأن التخريج عملية مركبة، تستلزم الإحاطة بمختلف العلوم الخادمة للعلمية النقدية، فلا يتصور تمييز المقبول من المردود بالجرح والتعديل وحده فقط؛ بل لا بد أن يجمع إلى جنب

ذلك دراسة المصطلح، والعلل، وطرق التخريج، ومناهج التصنيف، وغيرها من العلوم المحققة لوظيفته التوثيقية والنقدية.

وهذا المعنى أشار إليه العلامة أحمد بن الصديق الغماري بقوله: « ليس بمجرد معرفة أصول التخريج يصير المرء محدثاً؛ بل هو فن لا يتحقق إلا بعد معرفة فنون عديدة من علم الحديث»<sup>(١)</sup>.

وإذا كنا قد قرننا في غير ما موضع أن التخريج ليس مجرد العزو إلى المصادر المسندة، بل هو إضافة إلى ذلك عمل نقدي، يروم البحث في علل الأسانيد والمتون، والكشف عن أوهام الرواة، وبيان مراتبهم في سلم الجرح والتعديل، فهذا يستلزم بالتبع أن يكون الممارس للتخريج قد حصل الأصول التي يبني عليها في ممارسته النقدية، من إحاطته بقواعد الجرح والتعديل، ومسالك النقاد في التعليل، وتصورا للمصطلحات الحديثية المقررة عند أئمة التدوين، وإلماما كافيا بمناهج المحدثين في التصنيف، فكل هذا يكسبه القوة النظرية، وملكة التصور التي تصح نتائج مخرجات بحثه في ممارسة التخريج.

يقول الدكتور الشريف العوني: «إن علم التخريج ودراسة الأسانيد، علم لا يقوم به إلا من كان قد تأصل تأصيلاً متيناً في علوم الحديث كلها، باختلاف فنونها وتخصصاتها الكثيرة والمتنوعة»<sup>(٢)</sup>.

ذلك أن الممارس للتخريج تعترض مباحث كثيرة، ممدودة الجبل إلى علوم الحديث المتنوعة، فإذا وقف على مبحث له صلة بالجرح والتعديل، كقولهم: إذا تعارض الجرح مع التعديل قدم الجرح المفسر، أو إن رواية المبتدع تقبل ما لم يكن داعية إلى بدعته على الأصح،

(١) حصول التفريغ بأصول التخريج، أحمد بن الصديق الغماري، تحقيق: بشري الحديوي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط الثانية ٢٠١١م. (ص ٢٠).

(٢) مقرر التخريج ودراسة الأسانيد، الشريف العوني، ط مركز نماء للبحوث والدراسات-بيروت، ط الأولى ٢٠١٨م. (ص ١٢).

وهلم جرا من المباحث التي يظل عاجزا عن استيعابها ما لم يكن له سابق تحصيل لها قبل الشروع في التخريج.

يقول الدكتور محمود الطحان: « لا يمكن أبدا البدء بدراسة الإسناد إلا بعد معرفة قواعد الجرح والتعديل التي اعتمدها أئمة هذا الفن، ومعرفة شروط الراوي المقبول، وكيفية ثبوت عدالته وضبطه وما إلى ذلك من الأمور المتعلقة بهذه المباحث؛ لأنه لا يتصور أن يصل الباحث في الإسناد إلى نتيجة ما مهما قرأ في كتب التراجم عن رواة هذا الإسناد، إذا لم يكن عارفا من قبل قواعد الجرح والتعديل؛ ومعنى ألفاظها في اصطلاح أهل هذا الفن، ومراتب هذه الألفاظ من أعلى مراتب التعديل، إلى أدنى مراتب الجرح»<sup>(١)</sup>.

فالشاهد أن الممارس للتخريج، يجد نفسه مضطرا إلى استثمار نتائج مختلف علوم الحديث، وإعمالا لما تلقاه في الجانب النظري، فينتقل بهذا المنهج من (التصور النظري)، إلى (التصرف العملي)، وتلكم هي غاية التحقق بالملكة الحديثة.

فلا بد إذن « لتكوين التصور الكلي لعلوم الحديث من الخوض في كتب القواعد، وكتب الرجال، وكتب السير والتواريخ، وكتب التخريج، على نحو من العوض والمعاشية؛ إذ لا تكفي المطالعة العابرة، ولا القراءة المتعجلة، حتى تكون من ورائها نفس عشقت هذه المعاني وهامت بها، وأسهرت فيها الليالي»<sup>(٢)</sup>.

### خامسا: التدريب على استقلالية الحكم على الأحاديث

إن من أعظم العوائد التي يثمرها الإدمان على التخريج، ويستخلصها المتردد على كتبه بكرة وأصيلا، أنه ينقله من التقليد في التصحيح

(١) أصول التخريج ودراسة الأسانيد، محمود الطحان. (ص ١٤٠).

(٢) إحياء علوم الحديث: مقدمات منهجية ومداخل معرفية. أسامة السيد. (ص ٩).

والتضعيف إلى الاستقلالية في مباشرة العملية النقدية، وهذه الفائدة لا يدركها الطالب بارتياض شهر أو سنة، أو بالمطالعة العابرة في كتاب أو كتابين؛ بل إن الوصول إلى هذه المنزلة يستلزم طول زمن التعلم، وكثرة الممارسة والتدريب، والتردد على حلق التحديث والإملاء، متلقيا هذا العلم من لدن حكيم بالصنعة، خبير بأصولها، متحقق بها غاية التحقق، وأن يأخذ نفسه في كل ذلك بالتدرج، والتكرار الذي يرقيه من ملكة إلى أخرى.

فلا ريب أن نهج هذا المسك، وتشجيع الطلاب على لزومه، من أعظم المسالك التي توصلهم إلى منزلة الابتكار والإبداع، فلا حرج أن يخطئ الطالب المرة والمرات، وأن يتعثر في بدء أمره، وأن تأتي مخرجات حكمه على الحديث مخالفة لصنيع المحدثين، مادام يتبغى في كل ذلك التدريب والممارسة، ولذلك فإن بدء الطالب مشوار تحصيله للحديث النبوي وعلومه مقلدا، لا يعد مثلبة في حقه، ولا نقيصة تجلب له الذم؛ لأن المعهود عن كبار المحدثين قديما وحديثا، أنه كانت لهم مراجعات في التصحيح والتضعيف، وهذا لم يحط من شأن إمامتهم في الحديث، وحسبي أن أذكر الشيخ الألباني، والحافظ أحمد بن الصديق الغماري، رحمهما الله تعالى، فقد نقلنا عنهما ما يدل على هذا التراجع<sup>(١)</sup>، والسبب الموجب لذلك أنهم خرجوا أحاديث في بداية طلبهم، وبعد أن صاروا من أهل الاطلاع والاستقراء وقفوا على علل أوجبت تراجعهم في الحكم على ما حكموا عليه بالصحة أو الضعف.

إن الدعوة إلى الأخذ بهذا المسلك في تكوين الملكة الحديثية، لا يعد دعوة إلى نبذ اجتهادات أئمة الحديث، ولا يعنى الصدوف عما توصلت

(١) جمعت مراجعات الشيخ الألباني فيما نص عليه في كتاب: (تراجعات الألباني فيما نص عليه تصحيحا وتضعيفا) جمع وإعداد: أبو الحسن محمد حسن الشيخ، مكتبة المعارف - الرياض.

إليه قرائحهم، أو الصدوف عما توصلوا إليه، بقدر ما هو دعوة إلى ضرورة فتح المجال أمام الطالب ليتعقب، ويستدرك، ويصحح، ويجتهد في تمييز الخمير من العفين، والصحيح من العليل بنفسه.

ولما ذكر العلامة محمد الطاهر ابن عاشور (ت ١٣٩٤ هـ) الأسباب الموجبة لتأخر التعليم، ذكر من بينها غائلة سلب التعليم حرية النقد وما يشاكله.

قال رحمه الله: من أسباب تأخر التعليم: «سلب العلوم والتعليم حرية النقد الصحيح في المرتبة العالية وما يقارب منها. وهذا خلل بالمقصد من التعليم، وهو إيصال العقول إلى درجة الابتكار، ومعنى الابتكار أن يصير الفكر مهيباً لأن يبتكر المسائل، ويوسع المعلومات كما ابتكرها الذين من قبله، فيتقدم العلم وأساليبه، ولا يكون ذلك إلا بإحداث قوة حاكمة في الفكر تميز الصحيح من العليل مما يلقي إليه»<sup>(١)</sup>.

وهذا الأمر مما تمس الحاجة إلى التمسك به أكثر في علم الحديث؛ لأن التصحيح والتضعيف اجتهادي، مبني على درجة استقراء المحدث، ومدى استيعابه للقرائن المؤثرة في صحة الحديث، لذلك قال الإمام الصنعاني (ت ١١٨٢ هـ): «إن تصحيح العالم الحديث، أمر ظني نظري اجتهادي»<sup>(٢)</sup>، والسبب الموجب لذلك هو تفرق الإسناد في عشرات المصنفات الحديثية، والعالم مهما استبحر في تحصيلها فإنه لا شك أن يفوته شيء منها، ولذلك فإنه قد يضعف الحديث من طرق، اطلع المتأخر على ما يوجب جبرها، ولذلك فإن التخريج يثمر هذه الملكة الجليلة، والفائدة الثمينة، وهي أنه يجعل المخرج يقف بنفسه على موجبات التصحيح والتضعيف.

(١) أليس الصبح بقريب، محمد الطاهر ابن عاشور. (ص ١١٣).

(٢) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، الأمير الصنعاني. (١/٢٧٩).

يقول الشيخ أبو إسحاق الحويني: «إن رأس مال المحدث هو الإسناد، وهو مبثغر في عشرات الألوف من الكتب والأجزاء، ومن المستحيل على رجل واحد أن يستحضر كل ما في هذه الكتب حال تحقيقه للحديث، فربما ضعف الحديث ولم يقف له على شاهد، أو يجزم بتفرد أحد رواته به، ويكون له متابعون، أو يغفل فيرم في موضع ما ينقضه في موضع آخر لبعدهما بين الموضوعين في التدوين، أو يتغير اجتهاده، وهذا يقع لكبار الحفاظ والأئمة الفضلاء الذين هم معدن العلم»<sup>(١)</sup>.

وممن نبه على هذه الفائدة، الحافظ أحمد بن الصديق الغماري رحمه الله، حيث أكد على ضرورة رجوع المخرج بنفسه إلى المصادر المسندة، وألا يقلد في ذلك أحدا مادام قادرا على تحري ذلك بنفسه، وقد حصلت له أوهام بسبب هذا التقليد، فأثر عليه في الحكم على بعض الأحاديث بالصحة أو الضعف، فنبه على أن المخرج ينبغي ألا يستوطأ مركب التقليد، وألا يأنس الجروح إليه.

قال رحمه الله: «وينبغي للمخرج بعد معرفته الأصول التي عزي إليها الحديث أن ينقله منها مباشرة، ولا يكتفي بتقليد من عزاه إليها ما وجد إلى ذلك سيلا، وكانت الأصول متيسرة لديه أو أمكنه الوقوف عليها عند غيره، فإن التقليد في العزو يوقع في أخطاء كثيرة ولا سيما تقليد المتساهلين، ومن لا تحقيق معه أو من ليس هو من أهل الفن، وقد وقفت على بعض الأوهام في العزو للحافظ الذي هو شيخ الفن، ورأس المحققين فيه، وبعد البحث والتتبع عرفت أنه أتى من قبل التقليد؛ لأنه قلد النووي في (شرح المذهب) وأتى بعبارته بالنص تقريبا وإن لم يعزها إليه. والنووي تقع له أحيانا بعض الأوهام في العزو، ولعله من

(١) تنبيه الهاجد إلى ما وقع من النظر في كتب الأماجد، أبو إسحاق الحويني. (٢٩/١).

تقليده لغيره أيضا (...). وهذا هو الذي حملني على وضع تخريج ثان لأحاديث الشهاب؛ لأنني كنت كتبت الأول في بداية الطلب والاشتغال بالحديث، فكنت أقلد في العزو، ولما صرت أبحث وأراجع الأصول، وجدت في ذلك أوهاما ووضعت تخريجا سميته: «فتح الوهاب»<sup>(١)</sup>.

ومن متجليات هذا الأمر عند الحافظ أحمد الغماري (ت ١٣٨٠ هـ) رحمه الله، ما أودعه في جزئه الحديثي (الاستعاضة بصحة حديث المستحاضة)، والذي رام فيه إثبات صحة حديث وجوب الوضوء عند كل صلاة للمستحاضة، خلافا لمن جعل ذلك مستحبا، ومن جعل ذلك واجبا من أرباب المذاهب الفقهية استند إلي القياس<sup>(٢)</sup>، لجزمهم بضعف الحديث، وهذا الجزء ظهر فيه اجتهاد الحافظ رحمه الله، وقوة دفاعه عما يراه صوابا بالبرهان والدليل.

تقول الدكتورة علياء محمد زحل: «يظهر لنا في هذا الجزء: اجتهاد الشيخ أحمد رحمه الله في علوم الحديث، فهو لم يتابع النووي وأبا داود وغيرهما على تضعيف تلك الزيادة في حديث المستحاضة، ولم يقلدهم في ذلك؛ بل اجتهد رأيه، وبين صحة الحديث، ومنشأ الخطأ عند من حكم عليه بالضعف»<sup>(٣)</sup>.

فهذا النص واضح الدلالة على ما سيق الكلام لأجله، ومنطوق فيما أردت بيانه، وهو أن المخرج قد يقف على ما لم يقف عليه من تقدمه، فلا عبرة في منطوق العلم أن يجمد على ما تبين له بالحجة والدليل أنه مخالف للقواعد النقدية التي سطرها فرسان هذا العلم، وهذا الأمر تصير الحاجة إليه ماسة في زمن طباعة الكتب المسندة، فقد يقف

(١) حصول التفريغ بأصول التخريج، أحمد بن الصديق الغماري. (ص ٩٢).

(٢) ينظر: الحافظ أحمد بن الصديق الغماري وجهوده في خدمة الحديث من خلال أجزائه الحديثية، علياء محمد زحل. (ص ٢١٤).

(٣) نفسه (ص ٢١٤).

المحدث على طرق في كتاب لم يطبع في زمان من خالفه، أو وجد مطبوعاً في عهده، لكنه نادر التداول، ولذلك لما حاول الإمام ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) سد باب التصحيح، تلقفته عبارة الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) بالرد؛ لأن الاجتهاد في مجاله لا ينبغي أن يغلق أمام ذوي الكفاءة العلمية والمنهجية.

يقول رحمه الله: «ومن هنا يتبين أن المذهب الذي اختاره المؤلف (ابن الصلاح) من سد باب النظر عن التصحيح غير مرضي (...). فكان الأولى ترك باب النظر والنقد مفتوحاً، ليحكم على كل حديث بما يليق»<sup>(١)</sup>.

ومن الأمور المهمة التي تضمنها كلام الحافظ أحمد بن الصديق، وهو أنه كان يمارس التخريج في بداية طلبه، وفي هذا دليل على أن الطالب ينبغي أن يأخذ التخريج في بداية مراحل تحصيله للحديث النبوي وعلومه نصيباً أكبر، ولو أدى به ذلك إلى الخطأ؛ لأنه رب شيء لا يتحققه إلا بعد انقراض العصور، كما أفاده الإمام الجويني (ت ٤٧٨هـ).<sup>(٢)</sup>

والاجتهاد لا يعني في جميع حالاته النقد والنقض، بل هو شامل للتحقيق، أقصد تحقيق الأقوال وتحريرها، وتعليل الاختيارات وتوجيهها، ويشمل كذلك كشف ما غمض من تصرفات النقاد، خاصة الذين لم ينقل عنهم تفسير إعلالهم للأحاديث؛ كابن أي حاتم (ت ٣٢٧هـ) في عله، ويشمل كذلك رفع التعارض، وبيان الراجح، إلى غيره ذلك من المجالات التي يشملها مسمى الاجتهاد.

قال المناوي (ت ١٠٣١هـ) عند قول الإمام السيوطي (ت ٩١١هـ): «وبالغت في تحرير التخريج؛ بمعنى اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر. (١/٣٦٧-٣٦٨).

(٢) البرهان في أصول الفقه، للجويني. (١/١٣٥).

إلى مخرجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد، فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مخرجه ولا أكتفي بعزوه إلى من ليس من أهله وإن جل كعظماء المفسرين»<sup>(١)</sup>.

إن هذا المسلك في التخريج من أحكم المناهج الموصلة إلى صحة الحكم على الحديث، والغفلة عنها، أو التقليد المحض دون تفتيش، وتحقيق، وتدقيق، يورث صاحبه نتائج نائية عن منهج النقاد، ولذلك لما انتقد الإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ) الإمام النووي (ت ٦٧٦هـ) في تضعيفه لحديث المستحاضة تتوضأ لكل صلاة، أرجع ذلك إلى الغوائل التي ذكرتها، من التقليد المحض، والتساهل في اعتبار الطرق والبحث عن عللها، والغفلة عن تتبع أسانيدها.

قال رحمه الله: «لم يعتمد الحديث أصلاً، ولم يلتفت إلى شيء من رواياته كما فعل الشافعي، وذلك منه تقليد بحت وتساهل في التنقيب والبحث، وإغفال لاعتبار الأسانيد وترك النظر في قواعد الرواية وأصول الحديث، ولو سلك ذلك لأدرك صحة الحديث وخطأ القول بضعفه»<sup>(٢)</sup>.

ولما ذكر المحدث عبد العزيز بن الصديق (ت ١٤١٨هـ) تخريج الحافظ أحمد بن الصديق (ت ١٣٨٠هـ) لأحاديث مسند الشهاب المسمى ب(منية الطلاب)، ذكر أن عيبه الوحيد، تقليد الحافظ أحمد لغيره، دون تحري ذلك بنفسه، فحصلت له بسبب ذلك أوهام وأغلاط. قال رحمه الله: «عيبه الوحيد هو أنه تبع في عزو بعض الأحاديث من تقدمه؛ كالسخاوي في (المقاصد الحسنة)، والسيوطي في (الجامع الصغير)، فلم يقف على الكتب المعزوة إليها تلك الأحاديث بنفسه.

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى-مصر، ط الأولى ١٣٥٦هـ. (١٧/١).

(٢) تذكرة الحفاظ (١/١٥).

فالأجل هذا وقع فيه من الوهم ما يقع لمن يعتمد في التخريج على غيره. وقد استدركت عليه أثناء قراءته طرقاً لم يقف عليها أبو الفيض، وكتبت ذلك على هامش تلك النسخة التي كانت بخطه»<sup>(١)</sup>

فالشاهد أن «هيئة الممارسة التي يطالب بها طالب علم الحديث، هي أن يقوم بما يشبه التصنيف والتأليف، وذلك بتخريج أحاديث كتاب ما، أو أحاديث باب فقهي معين، أو بالترجمة لرواة كتاب لم يخدم رواته بالترجمة، أو بالعناية بالرواة المختلف فيهم، أو بجمع أقوال الأئمة وتطبيقاتهم حول قاعدة من قواعد علم الحديث، أو الاعتناء بمصطلح من مصطلحاته، وذلك بتتبعه في مظانه، ومقارنته بغيره، ونحو ذلك من الموضوعات الكثيرة جداً. والأفضل أن ينوع طبيعة بحوثه، حتى يستفيد فائدة أعم وأشمل، خاصة في بداية طلبه للحديث النبوي وعلومه»<sup>(٢)</sup>.

لكن الذي ينبغي التنبيه عليه في هذا المقام، هو ألا يكون هم الطالب إخراج ما بحثه للدربة والممارسة، لأنه في بداية تحصيله لا شك أن تقع له أوهام وأغلاط، من الجزم أن يظهر له بعد مرور السنين أنه كان فيها قاصر النظر، ضعيف الاستقراء، متسرع الأحكام، وهذا الأمر لم يسلم منه كبار المحدثين، فضلاً عن المبتدئين.

ولما ذكر الشيخ عبد العزيز بن الصديق (ت ١٤١٨ هـ) رحلته في طلب الحديث، وقراءته المتسمرة في كتبه، وتردده الدائم على مكتبة دار الكتب المصرية، ومكتبة الأزهر، والاطلاع على النوادر من المصنفات الحديثية، ومراجعتها، وشدة البحث والتنقيب على فوائده، مع الاشتغال والنسخ المستمرين، فإنه بهذا صارت له ملكة الحكم على الحديث ونقده بتفرد، وأهليته مباشرة عملية التصحيح والتضعيف باستقلالية.

(١) نجم من أعلام علماء السلف في علماء الخلف، عبد اللطيف بن عبد الغني جسوس. (٥٤).

(٢) نصائح منهجية لطالب علوم السنة النبوية، حاتم العوني. (ص ١٤٤).

قال رحمه الله: «وفتح لي باب في علم الحديث لا يفتح لكل أحد إلا بعد مدة من القراءة والبحث، وذلك الباب الذي فتح لي هو معرفة نقد الأقوال في الرجال، وكيفية الوصول إلى الحكم على سند الحديث بالقول السالم من دسائس أهل الأهواء والفرق الخارجة عن الحق؛ وبعبارة أخرى إنني وصلت إلى الاجتهاد في هذا العلم. وقد صرت والله الحمد أقول قولِي في سند الحديث وأنا مطمئن البال، طيب خاطر، لا تشوب نفسي شائبة الخوف من أن أكون قلت قولاً تبعت فيه غيري من غير دليل ولا برهان، كما وقع للكثير ممن اشتغل بهذا العلم من التردد والاضطراب في الكلام على الأسانيد، والسبب في ذلك يرجع إلى تقليدهم لمن سبقهم في الحكم وعدم الوقوف مع الدليل والبرهان، وتمحيص أقوال الرجال قبل أخذها والعمل بها»<sup>(١)</sup>.

### سادساً: الاطلاع على أكبر عدد من المصادر الحديثية

إن من أهم ما يثمره التخريج، الاطلاع الواسع على مصادر السنة المسندة وغير المسندة، والمباشرة الدائمة للكتب المعينة له بلوغ قصوده منه، فلا يزال على هذا الحال ومداركه في توسع، وقدراته البحثية في تفتق؛ لأن دركه لمظان الحديث، ومصنفات علله، ومؤلفات تراجم رواته، من أهم الروافد المؤثرة في نضج الملكة الحديثية لدى الطالب؛ إذ إن الجهل بها، أو التقصير في استيعابها لا شك أن يلحق به القصور في مباشرته لعملية التصحيح والتضعيف، وعلى قدر إحاطته بالمصنفات التي يرجع إليها في عمليته النقدية، يكون حكمه على الحديث أقرب إلى الدقة؛ لأن إعلال الحديث مبني على جمع طرقه، ومقارنتها، وبيان الموافقات والمخالفات فيها، وهذا لا يتأتى له إلا إذا رجع إلى أكبر عدد من الكتب التي ساقته الحديث بالإسناد؛ إذ إن إغفاله لهذا يوقعه في

(١) نجم من أعلام السلف في علماء الخلف، عبد اللطيف جسوس. (ص ٥٧).

تصحيح حديث، وجد في بعض طرقة التي لم يقف عليها علة قاذحة تنقله من الصحة إلى الضعف، والعكس صحيح.

لذلك فممارسة التخريج، تلزم الطالب بالرجوع إلى مختلف المظان التي يخال أنه تعينه على صحة الحكم على الحديث، ولا شك أن لهذا الأمر فوائد جانبية، إذ إن ذلك يوقفه على فوائد حديثة، وعلى رصد بعض القواعد أو القرائن التي تعرض له أثناء جمع لشواهد الحديث ومتابعاته.

ولذلك فإن من أكد من ينبغي أن يعنى به طالب الحديث، الاعتناء بالمصادر الحديثية، وأمّهات الكتاب التي لا غنى له عن تحصيلها، فيحتاج أن ينتقي منها المحقق تحقيقاً رصيناً، وأن يتخير منها ذات الطبقات التي تعنى بإخراج الكتاب الذي لا وهم فيه ولا سقطاً، وأن يتصبر على شرائها، ولو أدى به ذلك إلى الاستغناء عن بعض حاجياته الثانوية؛ لأنه لا يرجى له الوصول إلى منزلة الملكة في هذا العلم، إلا إذا كانت عنايته بالكتاب شراء وكتابة، أشد من عناية العربي بفرسه<sup>(١)</sup>، أما من كانت نفقته على صوارف الحياة العابرة، أشد من نفقته على الكتب، فكيف له أن يصير من المتحقيقين بهذا العلم، وهو يعلم يقيناً أن رأس ماله هو الكتب، وأن عصب الطالب هو المصادر الحديثية.

قال الحافظ مروان بن محمد الطاطري الدمشقي (ت ٢١٠هـ): «ثلاثة ليس لصاحب الحديث عنها غنى: الحفظ، والصدق، وصحة الكتب.

(١) هذا مثل تضربه العرب في شدة العناية بالشيء والحرص عليه، يقولون: فلان يحرص على كذا، أشد من حرص العربي على فرسه.

يقول الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) رحمه الله: «الإنسان لا يعلم حتى يكثر سماعه، ولا بدّ من أن تكون كتبه أكثر من سماعه؛ ولا يعلم، ولا يجمع العلم، ولا يختلف إليه، حتى يكون الإنفاق عليه من ماله، ألذّ عنده من الإنفاق من مال عدوّه. ومن لم تكن نفقته التي تخرج في الكتب، ألذّ عنده من إنفاق عشاق القيان، والمستهترين بالبيان، لم يبلغ في العلم مبلغاً رضيماً. وليس ينتفع بإنفاقه، حتى يؤثر اتخاذ الكتب إشار الأعرابي فرسه باللبن على عياله، وحتى يؤمّل في العلم ما يؤمّل الأعرابي في فرسه.» الحيوان. (٤١/١).

فإن أخطأ واحداً، وكانت فيه ثنتان لم يضره؛ إن أخطأ الحفظ، ورجع إلى الصدق وصحة كتب، لم يضره. قال: وقال مروان: طال الإسناد وسيرجع الناس إلى الكتب»<sup>(١)</sup>.

كما أن التخريج ليست فائدته قاصرة على توسيع أفق الطالب فيما يتعلق بمصادر الحديث وتنوعها سرداً، فهذا مما يدرك بالورقة والورقتين، ولكن فائدتها متعددة في جعله مدركاً للمظان التي تحرر له الإشكالات الحديثية؛ حتى إذا استوقفته مسألة يحتاج معها إلى دقة السبر، وعمق النظر والتحليل، استطاع أن يعرف المصادر الخادمة لإشكاله، و«موقع كل كتاب من سلسلة مصادر علمه، ومدى تأثيره وتأثره، وكيف يتعامل معها ويفيد منها، ويميز بين كتب الفن وأعلامه ومدارسه، فإن لذلك أثراً في وزن مسائل العلم»<sup>(٢)</sup>.

وهناك أمر ذكره الحافظ أحمد بن الصديق الغماري (ت ١٣٨٠هـ) وهو أن التردد المستمر على المصادر الحديثية المسندة، يخلق هيئة نفسية لدى طالب الحديث، حتى تصير له قدرة على تمييز كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم من غيره، فإنه من عاشر فصيح كلامه صلى الله عليه وسلم، ورضع بلاغته العالية، وتشرب جوامع كلمه عليه الصلاة والسلام، صارت له ملكة يقوى بها على ميز كلامه من كلام غيره. هذه الفائدة في التخريج ذكرها الحافظ الغماري يرحمه الله، عند تعرضه لكيفية تخريج الأحاديث التي لا تذكر بلفظها.

قال: «إن التخريج والاشتغال يستدعي معنى لا يعبر عنه بلفظ ولا يضبط بقاعدة، وهو التمييز بين الألفاظ النبوية وغيرها، وبين الأحاديث الصحيحة والواهية بمجرد سماعها، وهذا إنما تربي ملكته في النفس

(١) الكفاية إلى معرفة أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي. (١/ ٢٣٠)

(٢) ارتياض العلوم، مشاري الشثري. (ص ٨٨).

من طول الاشتغال بالحديث، وكثرة المرور على الأحاديث، ومعرفة الصحيح منها من الضعيف، والوقوف على الكتب المصنفة فيه على اختلاف أنواعها وموضوعاتها، حتى يختلط الحديث بلحمه ودمه ويصير يستطعمه ويميز بين صحيحه من سقيمه، كما يميز بين الماء العذب وغيره؛ لأنه إذا لم يصل إلى هذه المرتبة ربما يقع عند العزة والتخريج في أخطاء فاحشة، وأوهام قبيحة للغاية<sup>(١)</sup>

### ثالثاً: علاقة المناهج الداخلية لعلم الحديث بالتخريج وأثرها في اكتساب الملكة الحديثية.

إن الطالب المتردد على علم التخريج، لا يخرج بالارتياض في مصنفاة متحققا بالإجراءات العملية المعينة له على الكشف عن الأحاديث في مظانها فقط؛ بل هو إلى جنب ذلك عملية مركبة تكتنز جملة من الملكات التي يصير بها مقتدرا على خوض غمرة البحث الحديث النبوي وعلومه باستقلالية وتفرد، وهذا يدل أن التخريج ليس عملية ميكانيكية عارية عن أعمال السيرورات العليا للدماغ؛ بل هو عملية منهجية تروض الطالب على الملكات المعرفية والمنهجية، ويتخرج بها محملا بجملة من المهارات البحثية التي يصير به من المتمكنين من الصناعة الحديثية، ويرجى له بذلك بلوغ المنازل العليا التي بلغها من قبله من المحدثين.

كما أود التنبيه على أمر في غاية الأهمية، وهو أن هذه الملكات التي يمتلكها الطالب بممارسته للتخريج، مرتبطة غاية الارتباط بطبيعة علم الحديث ووظائفه من جهة، وبمناهج التفكير من جهة أخرى، مما ينبى القارئ أن الملكات تصطبغ بطبيعة العلم الذي تنزل فيه، فملكة الاستقراء مثلا، وإن كانت من حيث القواعد، والخطوات العامة مما

(١) حصول التفريح بأصول التخريج، أحمد بن الصديق الغماري. (ص ٨٨-٨٩).

تشارك فيه جميع العلوم، إلا أن لها خصوصية في علم الحديث تميز ما عليه علم الأصول أو الفقه أو غيرهما، وهناك من المناهج ما عد و طيد الصلة بعلم الحديث خاصة؛ كالمنهج التوثيقي<sup>(١)</sup>، المرتبط بحفظ السنة وصونها من الضياع، وهذا الأمر يرجع إلى خاصية الإسناد التي عدت من أفراد علم الحديث التي لا توجد في العلوم الأخرى.

فلذلك مناهج التفكير تؤدي وظيفتين اثنتين: وظيفة بناءية، بمعنى أنها تسهم في بناء مسائل العلم وقضاياها، ووظيفة تربوية، تسهم في قدح زناد الملكات؛ التي تجعل الممارس لها، متحققا بها مع طول زمن التعليم، قادرا على التصرف في العلم إن هو تملكها حق التملك.

يقول الدكتور خالد الصمدي بعد أن ساق أنواع مناهج البحث في العلوم الشرعية: «لا يخفى على مدرس هذه العلوم ما لهذه المناهج والطرق من أهمية في بناء المعرفة الشرعية بالإضافة إلى ترسيخها كمهارات وقدرات لدى الطالب، تمكنه من تطوير معارفه وتجديدها والتفاعل في ضوءها وعلى مناهجها»<sup>(٢)</sup>.

فالشاهد أني أردت التنبيه على أن الملكات الحديثية مرتبطة بطبيعة علم الحديث نفسه، وأنها منبثقة منه، فهي العامل المؤثر فيها، والطالب الذي يريد تكوين الملكة الحديثية يلزمه عينا أن يمتلك منها ما يحقق له وظيفة علم الحديث.

### أولا: ملكة التوثيق

إن المقصود بملكة التوثيق، قدرة الطالب على إثبات نسبة الأحاديث، وعزو الأخبار إلى رواتها، والقدرة أيضا على إثبات سماع الرواة بعضهم

(١) ينظر: المنهج في علوم الحديث، سعيد حليم. (ص ٣٥٦).

(٢) أزمة التعليم الديني في العالم الإسلامي، خالد الصمدي، وعبد الرحمن حللي، دار الفكر - دمشق، ط الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م. (٤٣).

من بعضهم، وهذا الأمر يجعل التوثيق عملية دقيقة تحتاج تمهرا طويلا في كتب الرجال، وارتياضا يدوم سنوات في كتب العلل، حتى يستطيع الطالب معرفة الصيغ التي تحمل على السماع، والصيغ التي تحتمل السماع والتدليس معا؛ كعن، وقال، وما شابههما، فالكتب التي خصت بتحرير صيغ التحمل والأداء مرتبطة بالأصالة بالتوثيق؛ أي بإثبات نسبة الأحاديث إلى روايتها.

إن التوثيق هو الخطوة الأولى في عمل طالب الحديث، ولا يصح أن ينتقل إلى المراحل التي تليها، من الكشف عن العلل الخفية، ومراتب الرواة عدالة وضبطا، وتمييز المقبول من المردود، إلا بعد الفراغ من توثيق الحديث، ثم بعد ذلك ينتقل إلى العملية النقدية، التي تتطلب ملكات أخرى أيضا، وقد سبق معنا أن التخريج الذي يراد به عزو الأحاديث إلى مصادرها المسندة، والكشف عن مواضعها في كتب السنة، ما هو إلا خطوة أولية، تمهد له مرحلة النقد.

فالتوثيق إذن ليس مجرد عزو عري عما سبق، بل هو عملية تحتاج نفوذا ذهنيا، وتتبعها مضنيا، حتى يصل إلى تحقق نسبة الأخبار إلى حملتها.

إن هذه الملكة (=التوثيق) مرتبطة بطبيعة الإشكال الذي أدى إلى ظهور علم الحديث، وهو (الإشكال التوثيقي)، ومرتبطة أيضا (بالوظيفة التوثيقية)، التي سبق توسيع القول فيها قبل، ومرتبطة من ناحية ثالثة بمنهج رئيس قامت عليه علوم الحديث، وهو (المنهج التوثيقي)، فتكون بذلك هذه المهارة مرتبطة بطبيعة نشأة علم الحديث، ووظائفه، ومناهجه.

يقول أستاذنا سعيد حليم: «يراد بالمنهج التوثيقي: المنهج الذي وضع قواعد وضوابط توثيق وتحقيق النصوص، من خلال مجموعة من الضوابط الدقيقة. وقد كان أهل الحديث سابقين إلى تأسيس قواعد

هذا العلم في أدق جزئياته، وكتب المصطلح طافحة بذكر هذه الضوابط والقواعد<sup>(١)</sup>.

إن تقصير الطالب في توثيق الأحاديث؛ أي جمعها من مصادرها المسندة، مظنة لغوائل بحثية خطيرة، تجعله يصحح ما وجد من الطرق ما يضعفه، وقد يضعف الحديث وقد وجدت له من الشواهد ما يجعله مرتقيا عن درجة الضعف إلى الصحة، لذلك يلزمه أن يوثق كل الطرق التي له تأثير في مباشرته للعملية النقدية، وتصحيح الأحاديث وتضعيفها.

### ثانيا: ملكة الاستقراء

يعد الاستقراء من أهم المناهج التي استند إليها علماء الحديث في تأسيس قواعدهم النقدية، وما من مبحث من مباحثه إلا وله فيها النصيب الأكبر، والحظ والأوفر، ذلك أن الحكم على الرواة عدالة وضبطا، يستلزم استقصاء أحوالهم، وتتبع مروياتهم، وتقصي القرائن المؤثرة فيهما معا -العدالة والضبط-، ولا تصح ممارسته لعملية التصحيح والتضعيف، وميز المقبول من المردود، إلا بعد بذل كامل الوسع، واستفراغ الجهد في البحث عن المتابعات والشواهد، وجمع الطرق المعزوة بالسند حتى يصح مخرج نظره النقدي.

وإذا كان الاستقراء مما تشترك في إعماله مختلف العلوم الشرعية، إلا أن له خصوصية في علوم الحديث، وهو أنه يشترط فيه أن يكون تاما؛ أي لا يصح الحكم على الحديث إلا بعد التتبع والاستقراء التام للأسانيد والطرق؛ إذ إن الغفلة عن هذا الأمر يؤدي به إلى تصحيح أحاديث وجد في بعض أسانيدنا ضعفاء مما لا يقبل ضعفهم الجبر، وقد يضعف أحاديث وجدت لها متابعات أو شواهد ترفع جهالة راو حكم

(١) مدخل إلى العلوم الشرعية، سعيد حليم. (ص ١٢٨).

على مجموع الحديث بموجبه بالضعف، لذلك فإن الكشف عن العلل الخفية، والقوادح الغامضة في السند والمتن، تستلزم جمع طرقه وأبوابه. يقول ابن المديني (ت ٢٣٤هـ): «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»<sup>(١)</sup>.

وقال الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ): «الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضا»<sup>(٢)</sup>.

لذلك صار الاستقراء عند المحدثين من أدق المناهج مسلكا، «وأعمقها غورا، وأكثرها تطبيقا، وأعظمها أثرا، فهو العمود الفقري الذي عليه مدار علم الحديث في التصحيح والتضعيف، والجرح والتعديل، وذلك لأن كسف العلل، وإبراز الفوائد، والحكم على ضبط الرجال ومروياتهم إنما يرتكز على جمع طرق الحديث والموازنة بينها، كما أنه السبيل لاستيضاح أوجه الاتفاق والاختلاف، واستبيان الزائد والناقص في المتن والإسناد»<sup>(٣)</sup>.

ومن أهم الأبواب المفتقرة إلى الاستقراء (باب الرجال)؛ إذ إن الحكم عليهم عدالة وضبطا، يستلزم تتبع أحوالهم، وتقصي العوارض المؤثرة فيها، وسبر القرائن التي تنقل حالهم من الحكم العام إلى بعض الحالات الاستثنائية، فقد يكون الحكم الإجمالي على الراوي أنه ثقة، لكن هذا الحال ليس مطردا في جميع الأحاديث التي رواها، بل إنه قد يتغير، أو قد يهم، أو قد يخلط، فيحتاج الجراح إلى جمع هذه القرائن، حتى إذا باشر حديثا بالتصحيح والتضعيف، نظر هل هذا الراوي مما يزال الحكم العام ساريا على هذا الحديث محل النقد، أم أنه من استثناءاته؟

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي. (ص ٤٢٤).

(٢) نفسه. (ص ٤٢٤).

(٣) السبر عند المحدثين، عبد الكريم محمد جراد. (ص ٨).

يقول أستاذنا الدكتور سعيد حليم: «لقد قام عمل النقاد في الجرح والتعديل على (منهج الاستقراء) الذي مكنهم من تتبع أحوال الرواية، وأحوال الراوي بحسب تغير أحواله وصفاته؛ من حيث العدالة والضبط. لقد برع أهل الحديث في هذا التتبع وكأنهم كانوا يجعلون الرواة تحت منظار دقيق يجلي الصغير قبل الكبير؛ بل كانوا يميزون أحوال الراوي الواحد بحسب الرواة الذين يروي عنهم، فهو -مثلا- ثقة ثقة إذا روى عن فلان، أو عن أهل بلد، وهو ضعيف إذا روى عن فلان، أو عن أهل بلدة ما»<sup>(١)</sup>.

وقد سبقت أن سقت نصا مهما للإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في مبحث سبق، ولا بأس بإيراده هنا حتى يكون شاهدا على صحة ما سيق النص لأجله.

يقول رحمه الله: «الكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث، وعلله، ورجاله. ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة. ثم أهم من ذلك أن نعلم ب(الاستقراء التام)، عرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة»<sup>(٢)</sup>.

ولما ذكر الدكتور بشار عواد معروف الطريق الأسلم للحكم على الراوي، أرجع ذلك إلى ضرورة الاستقراء التام لأحواله عدالة وضبطا، وتتبع مروياته واستقصائها في مظانها، حتى يسلم الحكم عليه توثيقا أو تضعيفا.

«أما الطريقة المثلى التي تنتهي بنا إلى اليقين في هذا المطلب-

(١) المنهج في مباحث علم الحديث، سعيد حليم. (ص ٣٢٧).

(٢) الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين الذهبي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، ط مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط الثانية، ١٤١٢ هـ. (ص ٨٢).

أي الحكم على الرواة-، فهي استقراء مرويات كل راو استقراء تاماً،  
والحكم عليه بمقتضى مروياته<sup>(١)</sup>.

وللتنبية فإن علماء الحديث قد يعبرون عن (الاستقراء) ب(السبر)،  
كما هو صنيع الإمام ابن حبان (ت ٣٥٤هـ)، من ذلك قوله في إسحاق  
بن يحيى بن طلحة: «يخطئ ويهم. قد أدخلنا إسحاق بن يحيى هذا  
في الضعفاء، لما كان فيه من الإيهام. ثم (سبرت) أخباره، فإذا الاجتهاد  
أدى إلى أن يترك ما لم يتابع عليه، ويحتج بما وافق الثقات، بعد أن  
استخرنا الله تعالى فيه»<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام ابن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ): «ولحبيب بن حسان  
غير ما ذكرت من الحديث، أما أحاديثه وروايته فقد (سبرته) ولا أرى به  
بأساً، وأما رداة دينه كما حكى عن يحيى القطان، وكما ذكر عمرو بن  
علي عن الأفتس فهم أعلم وما يذكرونه، والذي قالوا محتمل، وأما في  
باب الرواية فلم أر في رواياته بأساً»<sup>(٣)</sup>.

ولما ذكر الإمام العلائي (ت ٧٦١هـ) حكم الاحتجاج بالمرسل عند  
الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، ذكر أن من سبر مرويات المرسل، واستقرأ  
حاله في الرواية، فوجد أنه لا يرسل إلا عن ثقة، قبل إرساله. قال رحمه  
الله: «مقتضى ذلك أن من سبر أحوال الراوي، وعرف منه أنه لا يرسل  
إلا عن عدل ثقة، يحتج بمرسله»<sup>(٤)</sup>.

كما استعان المحذون بالسبر والتتبع لأحوال الرواة لمعرفة المحفوظ

(١) تحرير تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر، بشار عواد معروف، وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة  
الرسالة بيروت-لبنان، ط الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م. (٤٩/١).

(٢) الثقات، محمد بن حبان البستي، دار المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند، ط الأولى  
١٣٩٣هـ/١٩٧٣م. (٤٥/٦).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني. (١١٣/٤).

(٤) جامع التحصيل لأحكام المراسيل، صلاح الدين العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي،  
ط عالم الكتب - بيروت، ط الثانية ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م. (٤٣).

من أحاديثهم، ومعرفة تفرداتهم النسبية عن أهل بلد أو راو أو غير ذلك، يقول الإمام ابن رجب (ت ٧٩٥هـ) في ترجمة جعفر بن برقان: «لا يبعد أن يكون حديثه عن أهل الجزيرة خاصة محفوظا، بخلاف حديثه عن غيرهم، وتحقيق ذلك يحتاج إلى سبر أحاديثه عن غير الجزيرين؛ كعكرمة ونافع»<sup>(١)</sup>.

ومن المصطلحات الدالة على الاستقراء عند المحدثين، (الاستقصاء)، الذي يراد به التبع والتحري لأحوال الراوي على سبيل الحصر، من ذلك قول الإمام ابن عدي (ت ٣٦٥هـ): «لم أجد لسعيد بعد استقصائي على حديثه شيئا مما ينكر عليه أنه أتى بحديث به برأسه، إلا حديث مالك، عن عمه أبي سهيل أو أتى بحديث زاد في إسناده إلا حديث (غسل النبي صلى الله عليه وسلم في قميص)، فإن في إسناده زيادة عائشة، وكلا الحديثين يرويهما عنه ابنه عبيد الله، ولعل البلاء من عبيد الله؛ لأني رأيت سعيد بن عفير عن كل من يروي عنهم إذا روى عنه ثقة مستقيما صالحا»<sup>(٢)</sup>.

ومن مرادفات الاستقراء عند المحدثين، (التبع)، ومن ذلك قول الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): «وقد تبعت روايات الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - عن التابعين، وليس فيها من رواية صحابي عن تابعي ضعيف في الأحكام شيء يثبت. فهذا يدل على ندور أخذهم ممن يضعف من التابعين - والله أعلم»<sup>(٣)</sup>.

وقال في موضع آخر: «وقد تبعت طرق هذا الحديث، فوجدته كما قال ابن العربي من ثلاثة عشر طريقا عن الزهري غير طريق مالك»<sup>(٤)</sup>.

(١) شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي (٢/٧٩٣).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي. (٥/٥٥١).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر. (٢/٦٩).

(٤) نفسه (٢/١٧٦).

ومنه أيضا قول الإمام ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) عقب حديث النبي صلى الله عليه وسلم: (إنما كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام، ثم نهي عنها) «قد تبعت طرق هذا الخبر على أن أجد أحدا رواه عن سهل بن سعد، فلم أجد أحدا إلا أبا حازم»<sup>(١)</sup>.

والذي يجمع هذه المرادفات كلها، والمعاني جميعها، هو ما يعرف عند المحدثين في كتب المصطلح بـ(الاعتبار)، الذي يراد به تتبع الطرق وجمعها، ومقارنة المتون ومعارضتها، واستقصاء مدارات الحديث لمعرفة تفرد الرواة من عدمه، حتى يصل إلى معرفة وجود المتابعات والشواهد، أو أن هذا الحديث فرد مطلق؛ أي لم يوجد له متابع ولا شاهد.

يقول الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): «واعلم أن تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد، ليعلم هل متابع أم لا، هو الاعتبار»<sup>(٢)</sup>.

صحيح؛ أن التبع والاستقراء والجمع والسبر ليس هو كل الاعتبار، ولكنه من أركانه وأساسه؛ لأن الاعتبار شامل للمقارنة والمعارضة والترجيح وغيرها.

فهذه النصوص وغيرها، أردت أن أثبت من خلالها أصالة المنهج الاستقرائي عند المحدثين، وأنه ركن في العملية النقدية لدى المحدثين، وأساس في التأصيل للقواعد الحديثية التي تصير مرجعا لمن جاء بعدهم في ممارسة التصحيح والتضعيف، ولذلك فإن الطالب وهو يرتاض في كتب التخریج، يتملك هذه الملكة التي تجعله لا يركن إلى الناقص من الاستقراء؛ لأن كثرة ترده على المصنفات المسندة يقدر في نفسه

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب الطهارة، باب الغسل، برقم: ١١٧٣.

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر. (ص ١٥٨).

أمرا في غاية الأهمية، وهو أن تقصيره في تتبع الطرق، وجمع الأبواب، واستقصاء أقوال النقاد في الرواة عدالة وضبطا يؤدي به لا محالة إلى نتائج غير موضوعية، ومن ثم لا يمكن الاعتماد على مخرجات بحثه وحكمه على الأحاديث؛ نعم قد يتسامح في هذا الأمر عند المراحل الأولى من التدريب والممارسة، لكنه مرفوض عند المحدثين لمن أراد أن يتحقق بالملكة الحديثية، وأن يصير من أهل الاجتهاد في هذا الفن، فالتائق نوال هذه المنزلة يلزمه عينا أن لا يترك كتابا مسندا إلا ويرجع إليه.

والحافظ أحمد بن الصديق الغماري (ت ١٣٨٠هـ) نبه على هذه الغائلة في ممارسة التخريج<sup>(١)</sup>، وأكد على ضرورة الرجوع إلى المصادر المسندة شخصا، وألا يركن في ذلك إلى التقليد، لأنه المقلد قد يهمل، وقد يغفل عن بعض الكتب المسندة التي لم تصله في وقته، فيعد المشي وراءه في ذلك عيبا مشينا في حق الممارس للتخريج؛ ولذلك نبهت قبل على أن من فوائد هذا العلم، أنه يربي على استقلالية البحث والنظر.

إن الخطوة المهمة في عمل المخرج، تتبع الأحاديث في مظانها، وجمع مختلف الأسانيد التي تهيب له الأرضية المناسبة لمباشرة العملية النقدية، والكشف عن عللها الخفية، وأحوال روايتها، وما قيل فيهم من جرح أو تعديل، لذلك فإن إيراد المخرج لمختلف الطرق عقب كل حديث، ليس من باب الترف البحثي، ولا من باب التحسينات التي يصح الاستغناء عنها، بل إن لذلك أثرا بالغا في الحكم على الحديث، ومعرفة الزيادات التي لا توجد في متون الطرق الأخرى.

يقول الإمام ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ): «على طالب التحقيق أن

(١) ينظر: حصول التفريغ بأصول التخريج، (ص ٩٢).

يجمع طرق هذا الحديث، ويحصي الأمور المذكورة فيه، ويأخذ بالزائد فالزائد. فإن الأخذ بالزائد واجب»<sup>(١)</sup>.

ويقول الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ): «السبيل إلى معرفة علّة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط»<sup>(٢)</sup>.

فالشاهد أن الطالب بعد أن يوثق الحديث من مصادره، ويعزوه إلى الكتب المسندة، ينتقل إلى خطوة أهم، وهي تتبع الأسانيد التي جمعها، واستقراء أحوال رواته في كتب الجرح والتعديل، وتقصي القرائن المحتفة برواياتهم في كتب السؤلات، والعلل، والتواريخ، وتحديد مدار الحديث، وغيرها من العمليات التي تضطره إلى التفتيش، ولا شك أن الاستقراء منهج يستصعبه في مختلف مراحل عملته النقدية، إذ به يصل إلى نتائج موضوعية، ومن خلال يدرك منهج النقاد في التصحيح والتضعيف، ويقتبس المسالك التي أعملوها في الكشف عن العلل الخفية، ولا يصح نظره في الأحاديث إلا بعد الجمع، أما من يحكم عليها بالاستقراء الناقص، أو اعتبار بعض الطرق دون بعض، فقد جانب المنهج النقدي الأصيل، واستوطأ مركب البحث العليل.

يقول الإمام ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): «وعجيب ممن يتكلم عن الحديث فيرد ما فيه صريحا بالأمر المحتمل، وما سبب ذلك إلا إثار الراحة بترك تتبع طرق الحديث، فإنها طريق توصل إلى الوقوف على المراد غالبا»<sup>(٣)</sup>.

وطالب الحديث إذا استثقل الاستقراء، «وسولت له نفسه درك البغية

(١) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، تحقيق: أحمد شاكر، دار الآثار-صنعاء-القااهرة. ط الأولى ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م. (ص ٢٦٤).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي. (ص ٤٨٠).

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر. (١٦/٦٦).

بمجرد المشامة والمطالعة، معتلا بالنظر الأول، والخاطر السابق، والفكرة الأولى، مع تقسيم الخواطر، واضطراب الفكر، والتساهل في البحث والتنقير، والانفكاك عن الجد والتشمير - فاحكم عليه بأنه مغرور مغبون، وأخلق به أن يكون من الذين {لا يعلمون الكتاب إلى أماني وإن هم إلا يظنون} <sup>(١)</sup> « <sup>(٢)</sup> .

لذلك فإن الطالب يكثر اعتراضه على صنيع المحدثين، ويعظم حجم مخالفته لنتائجهم النقدية، على قدر ضعف استقرائه، فتجده يحكم على حديث بالصحة بأدنى تتبع، أو يرمي بالتضعيف جزافا، ولما يجمع بعد الطرق التي توصله إلى ثلج اليقين.

يقول الدكتور سلطان العكايلة: «نرى كثيرا من الباحثين المعاصرين ينزلقون إلى سرعة الاعتراض على أمثال الإمام أحمد والبخاري والنسائي والدارقطني، تصحيحا أو تضييفا، ويقولون مثلا: كلا، إن الإسناد صحيح؛ لأن رواته ثقات، أو إن الإسناد ضعيف لأن فلانا من رواته ضعيف أو مدلس ذكره الحافظ ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين، وعننته إذن لا تقبل. أو غير ذلك من الأمور البدهيات التي لا تخفى على مبتدئي الباحثين، مع أنهم أمام معلومات دقيقة لو تأملوها حق التأمل، وأدركوا قيمتها العلمية، لجعلوها أساسا للحكم على الحديث وروايته» <sup>(٣)</sup> .

فخلاصة الكلام، أن التخريج يثمر لدى الطالب القدرة على التتبع والاستقصاء والجمع، وهو في كل ذلك استقراء موجه قاصد، أي استقراء يجعله يقف على المواطن التي لها تأثير مباشر في الحكم على الحديث،

(١) سورة البقرة، الآية: ٧٨.

(٢) شفاء الغليل شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل لأبي حامد الغزالي، تحقيق: حمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، ط الأولى (١٣٩٠ هـ - ١٩٧ م)، ص (٠٦).

(٣) كيف ندرس علم تخريج، سلطان العكايلة، وحمزة المليباري. (ص ٩).

فيتعرف من خلال هذه الملكة على مدارات الحديث ومخارجه، وعلى مواطن التفرد المطلق والنسبي، وعلى العلل الخفية، وعلى أوجه الجرح والتعديل، ومراتب الرواة في العدالة والضبط، وعلى الزيادات الواردة في طرق لا توجد في غيرها، وعلى منهج النقاد في إطلاق المصطلحات وإعمالها، ولو لم يكن للاستقراء من عوائد جليلة إلا هذه، لكان كافياً أن يبذل الطالب في سبيل ذلك ثمين وقته، وعصارة جهده وقوته.

وبعض أساتذة علوم الحديث جعل الاستقراء عمدة التخريج، ولقب هذه الخطوة الأولى في عمل المخرج (بالتخريج الاستقرائي)<sup>(١)</sup> وفائدة «هذا الاستقراء، الوقوف على مدارات الحديث في رواياته وطرقه؛ إذ بمعرفة المدارات تتوضح العلل الخفية القادحة، وبمعرفة مخارج الحديث يعرف ما إذا كان الحديث غريباً فرداً، أو عزيزاً، أو مستفيضاً، أو مشهوراً، أو متواتراً»<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: ملكة المقارنة

تعد المقارنة من أهم الملكات التي يكتسبها الطالب الممارس للتخريج، وهي ملكة نابعة من منهج من أهم المناهج التي استند إليها علماء الحديث في ممارستهم النقدية، ومباشرة عملية التصحيح والتضعيف، وهو (المنهج المقارن)، الذي أعملوه في علم الجرح والتعديل، من خلال مقارنة حفظ الرواة بعضهم مع بعض، بل في مقارنة حفظ الراوي نفسه، فيقارنون بين حفظه في بداية تحمله وحفظه في أدائه،

(١) ينظر: علم تخريج الحديث ونقده: تأصيل وتطبيق، عذاب محمود الحمش. (ص ١٠٦).

(٢) علم تخريج الحديث ونقده تأصيل وتطبيق، عذاب محمود الحمش، دار الفرقان، ط الأولى ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م. (ص ١٠٦).

فيطابقون درجة تثبته، وعدم اختلاطه، وقبوله التلقين، فيحكم عليه بناء على هذه المقارنة<sup>(١)</sup>.

يقول أستاذنا الدكتور سعيد حليم: «لقد وظف أهل الحديث المنهج المقارن؛ لأن ضبط الراوي لا يعرف إلا بمقارنة رواياته بروايات غيره من أهل الحفظ والإتقان. فإن كانت موافقاته كبيرة فهو ضابط، وإن كانت مخالفته غالبية؛ فهو ضعيف غير ضابط»<sup>(٢)</sup>.

وقد استدل الإمام مسلم (ت ٢٦١هـ) على الوهم الواقع في بعض المتون، بمقارنة رواياتها بغيرهم من الحفاظ المتقين، وجعل ذلك علامة على ضعف حديث المخالف، فقد قال عقب حديث النبي صلى الله عليه وسلم: «من أعتق نصيباً له في عبد ضمن لأصحابه في ماله، وإن كان موسراً، وإن لم يكن له مال بذل العبد»<sup>(٣)</sup>.

«روى هذا الخبر غير واحد، هذه الرواية عن نافع: ((في استسعاء العبد فأعتق)). والدليل على خطئه اتفاق الحفاظ من أصحاب نافع على ذكرهم في الحديث المعنى الذي هو ضد السعاية، وخلاف الحفاظ المتقين لحفظهم يبين ضعف الحديث من غيره»<sup>(٤)</sup>.

وقال أيضاً بعد سوجه حديث النبي صلى الله عليه وسلم: «من أتى جنازة فانصرف عليها إلى أهلها كان له قيراط، فإذا شيعها كان له قيراط، فإذا صلى عليها كان له قيراط، فإذا جلس حتى يقضى قضاءها كان له

(١) قال ابن حبان: «قال أبو حاتم: كان إسماعيل بن عياش من الحفاظ المتقين في حديثه، فلما كبر تغير حفظه، فما حفظ في صباه وحديثه أتى به على جهته، وما حفظ على الكبر من حديث الغرباء خلط فيه، وأدخل الإسناد في الإسناد، وألزق المتن بالمتن وهو لا يعلم، من كان هذا نعتة حتى صار الخطأ في حديثه أكثر، خرج عن الاحتجاج به فيما لم يخلط فيه» المجروحين، ابن حبان، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي-الرياض. ط الأولى ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م. (٣/١٣٢).

(٢) المنهج في مباحث علم الحديث، سعيد حليم. (ص ٣٢٨).

(٣) أخرجه البيهقي ١٠/٢٨٣-٢٨٤.

(٤) التمييز، مسلم. (ص ٨٧).

قيراط. وقال رسول الله عليه وسلم: ((والقيراط مثل جبل أحد، وأعظم من جبل أحد))»

قال الإمام مسلم (ت ٢٦١هـ): «هذه الرواية: المتقنون من أهل الحفظ على خلافها، وإنهم لم يذكروا إلا قيراطين، قيراط لمن صلى عليها، ثم يرجع. ولمن انتظر دفنها قيراطان»<sup>(١)</sup>.

وقد يستعين أهل الحديث على معرفة علل الأخبار بمعارضتها مع روايات الراوي نفسه، كما فعل ذلك الإمام مسلم في رواية عن أبي هريرة رضي الله عنه «أن رجلاً قال: يا رسول الله، ما الطهور بالخفين؟ قال: للمقيم يوم وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن»

قال الإمام مسلم: «هذه الرواية في المسح عن أبي هريرة ليست بمحفوظة، وذلك أنا أبا هريرة لم يحفظ المسح عن النبي صلى الله عليه وسلم لثبوت الرواية عنه بإنكاره المسح على الخفين»<sup>(٢)</sup>

وسأل يوماً إسماعيل بن علي يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) قائلاً: «كيف حديثي؟ قال: قلت أنت مستقيم الحديث. قال: فقال لي: وكيف علمتم ذلك؟ قلت له: عارضنا بها أحاديث الناس فرأيناها مستقيمة، قال: فقال: الحمد لله. فلم يزل يقول الحمد لله، ويحمد ربه حتى دخل دار بشر بن معروف»<sup>(٣)</sup>.

وقد وجدت الإمام مسلماً (ت ٢٦١هـ) مكثراً من إعمال المقارنة والمعارضة بين الأسانيد والمتون للكشف عن عللها الخفية، وعن أوهام روايتها، وتمييزه طافح بها، فلا تكاد تفارق حديثاً من الأحاديث

(١) نفسه. (ص ١٢٥).

(٢) نفسه (ص ١٣١).

(٣) معرفة، يحيى بن معين، تحقيق: محمد كامل القصار، ط مجمع اللغة العربية-دمشق، ط الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م. (٣٩/٢).

التي بين عللها إلا وتجده يستعين على ذلك بالمقارنة والمعارضة<sup>(١)</sup>؛ بل قد وجد به نص يصرح فيه بمنطوق الكلام إعماله لهذا المنهج في ميز صحيح الروايات من سقيمها.

قال رحمه الله: «فبجمع الروايات، ومقابلة بعضها ببعض تتميز صحيحها من سقيمها، وتبين رواة ضعاف الأخبار من أضعادهم من الحفاظ.

ولذلك ضعف أهل المعرفة بالحديث: عمر بن عبد الله بن أبي خثعم، وأشباههم من نقلى الأخبار لروايتهم الأحاديث المستنكرة التي تخالف روايات الثقات المعروفين من الحفاظ»<sup>(٢)</sup>

وقد وضع الإمام ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) معيارا عاما لمعرفة ضبط الراوي من عدمه، مستندا فيه إلى (معيار المقارنة)، حيث قال رحمه الله: «يعرف كون الراوي ضابطا بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة - ولو من حيث المعنى - لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثباتا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه»<sup>(٣)</sup>.

ومن أعظم المباحث احتياجا إلى هذا المنهج، والتي يلزم المخرج عينا استقصاؤها ومعرفتها، مبحث زيادة الثقة؛ الذي لا يظهر إلا بمقارنة حديثه مع حديث غيره، وزيادة الثقة شديدة الارتباط بالشاذ والمنكر والفرد، فالثقة المخالف للثقات، أو لمن هو أولى منه، لم تعرف زيادته إلا لكونه روى ما لم يروه غيره، فيحكم على حديثه بأنه شاذ، وإذا لم

(١) ينظر: التمييز. (ص: ٩٥-١١٩-١٢٤-١٢٩-١٣٠-١٣٢-١٣٨.. إلخ)

(٢) التمييز، مسلم. (ص ١٣٢).

(٣) المقدمة، ابن الصلاح. (ص ١٠٦).

يجمع بين روايته وراية غيره بوجه من الوجوه، فحديثه منكر أو فرد- على خلاف بين أهل الحديث في ذلك-، وأحيانا تكون الزيادة مقبولة إذا كان الراوي من أخص تلامذة من روى عنه تلك الزيادة، أو لأنه لازمه ملازمة طويلة يصعب اتهامه بالوهم فيما زاده، أو لأن أهل بلد أثبت في تلك الرواية من غيرهم<sup>(١)</sup>، وهذا كله يرجع إلى القرائن المحتفة بزيادة كل راو على حدة، والقرائن- كما سبق وأن ذكرت- لا يمكن حصرها وضبطها، كما يصعب طردها على جميع الحالات؛ لأنها دائرة على عوارض الرواة، الذين لا يقبلون القياس في عدالتهم وضبطهم.

وكذلك الإدراج الواقع في الأسانيد والمتون، فإنه لا طريق إلى معرفته، إلا إذا نظر إلى مجموع الطرق، وقارن بينها وبين الحديث الذي أدرج فيه ما لا يوجد في غيره، فيستدل بالنظر الجمعي في طرق الحديث ومخارجه أن تلك اللفظة زيدت في المتن وليست منه، أو ذلك الراوي أدرج وهما وغلطا، ولا يوجد في سند الثقات الآخرين.

يقول الإمام مسلم (٢٦١هـ) في نص مؤسس للمنهج المقارن عند المحدثين: «مما يعرف به خطأ المخطئ في الحديث، أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثا عن مثل الزهري، أو غيره من الائمة بإسناد واحد، ومتن واحد، مجتمعون على روايته في الاسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخر سواهم عن حدث عنه نفر الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم في الاسناد، أو يقلب المتن، فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ، فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد، وإن كان حافظا. على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث؛ مثل شعبة، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من أئمة العلم»<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: التمييز للإمام مسلم. (ص ١٠٩).

(٢) التمييز، مسلم. (ص ٤٢).

فهذه شواهد أردت أن أثبت من خلالها أوجه أعمال المحدثين للمنهج المقارن، واستنادهم إليه في بناء قواعدهم النقدية، وإن كان بحاجة إلى أن تخصص له دراسة مستقلة، تستوعب مختلف جوانبه، ومواطن أعماله في الحديث النبوي وعلومه، لكنني قصدت من إيراده، تبيان أهميته في كسب الطالب الملكة التي يقوى من خلالها على مقارنة ما تحصل لديه من الطرق التي سبق وأن استقرأها في مظانها؛ لأن الطالب الممارس للتخريج، يحتاج وجوباً تملك هذه الملكة التي تعينه على معرفة الكثير من العلل الخفية، وتطلعه على مراتب الرواة جرحاً وتعديلاً، وتكشف له عن الغرائب والأفراد، وزيادات الثقة، والألفاظ المدرجة، وتحديد المدارات التي تعد عمدة في الكشف عن التفرد، وغير ذلك من النتائج التي لا تتحصل لديه إلى من خلال (ملكة المقارنة).

فإذا كان الاستقراء من أهم المناهج التي استند إليها علماء الحديث في تشييد أركان علمهم، فإنه مفتقر في أحيان كثيرة إلى أعمال منهج آخر، لا يقل عنه أهمية، وهو المنهج المقارن، الذي استعان به أهل الحديث في علم الجرح والتعديل، وخاصة في الحكم على الراوي من حيث درجة الحفظ والضبط، والطالب الممارس للتخريج، يلزمه أن يخوض غمرة أعمال هذا المنهج في دراسته وحكمه على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً، بل إن استغناء عنه، أو الغفلة عن اعتباره يؤدي به لا محالة إلى نتائج بحثية غير مرضية، وهو إلى جانب ذلك يثمر لديه الملكة التي يصير به مقتدراً على مقارنة الروايات والرواة؛ لأنه من المسلم به، المعلوم بثبوته، أن المنهج ليس مجرد خطوات بسيطة يستعان بها على تفسير قضايا العلم ومسائله؛ بل هو إضافة إلى ذلك مكتنز لجملته من المهارات التي يتشرها الطالب بكثرة أعماله، ومداومة ممارسته، فيخرج مصبوغاً بالمجال الذي ينزل فيه، فالطالب في علوم الحديث إذا أكثر من الارتياض في تخريجه على (المنهج المقارن)، فإنه يتخرج لا

محالة متملكا لملكة المقارنة المناسبة لطبيعة الحديث النبوي وعلومه، فيقوى بذلك على مقارنة حفظ الرواة بعضهم مع بعض، ومقارنة متون الأحاديث بعضها مع بعضها، ومقارنة الأسانيد، ومعرفة ما اختل فيه شرط الصحة أو لا.

فالتخريج من مقاصده العليا، إثبات التفرد والمخالفة والموافقة، فمن خلالها يحكم على الحديث بالصحة أو الضعف، طبعا مع قرائن تنضاف إلى ذلك، يستعين به الطالب على تفسير ما يجده من تعارض، لكن القصد متجه إلى الكشف عن أهمية هذه الملكة (=المقارنة) في الوصول إلى الهدف من التخريج.

ف«الهدف من التخريج معرفة حالة الرواية من حيث تفرداها أو موافقتها أو مخالفتها لروايات الآخرين، وتتوقف معرفة هذه الأمور على جمع الروايات (=التوثيق والاستقراء) من المصادر الأصلية دون غيرها، ثم المقارنة بينها. فإبراز المخالفة في حديث الراوي، معززا بنصوص النقاد هو القضية الأساس التي يجب الارتكاز عليها في التخريج ودراسة الأسانيد، للوصول إلى ما يسمى بـ«فقه التخريج»<sup>(١)</sup>.

### رابعا: ملكة الترجيح ودفع التعارض

لا ريب أن الطالب في ممارسته للتخريج، لا يجمع الطرق، ولا يحدد المدارات، ولا ينقل أقوال النقاد في الرواة جرحا وتعديلا كيفما اتفق، ولا يحشرها دون فقه في إيرادها، بل إن ذلك كله منوط بقدرته على الوصول إلى الحكم السليم على الرواية صحة أو ضعفا، لذلك قل أن يخلو للطالب حديث لا يجد فيه تعارضا بين النقاد، إما في الحكم على رواته، فيجد بعضهم يوثقه، وآخره يضعفه، وبعضهم يحكم له بالاحتجاج في المتابعات والشواهد دون الأصول، وبعضهم يوثقه إذا قورن بغيره، أما

(١) كيف ندرس علم التخريج، حمزة المليباري، وسلطان العكايلة. (ص ٣٢). و(ص ٦٩).

إذا استقل بروايته ضُعبف، وقد يجد تعارضا في متونها، فبعضهم يرويها كما تحملها باللفظ، وبعضهم يسوقها بالمعنى، وبعضهم يزيد فيها زيادات لا توجد عند غيره، فيقع في اضطراب عملي، لا يرفعه إلا اقتداره على رفع التعارض، والوصول إلى ما يراه بالدليل والقرائن راجحا.

والمأمل في مباحث علوم الحديث، يجد بعض الأنواع قائما على دفع التعارض؛ كمختلف الحديث، وكالاضطراب الواقع في السند أو المتن، أو فيهما معا، وكالناسخ والمنسوخ، والطالب لا ريب أن تعترضه في ممارسته للتخريج جملة من هذه الأحاديث التي ظاهرها التعارض، فيحتاج إلى جمع واستقراء ومقارنة الأحاديث الواردة في الباب ليقوى بذلك على دفع ما ظاهره الاختلاف، وقد سبق في مبحث (استمداد علوم الحديث) أن سقت نصا للإمام ابن الصلاح يبين فيه أن رفع التعارض في مختلف الحديث، لا يقوى عليه إلا الجامع للصناعتين: الحديثية والفقهية.

ومن بين أبرز علماء الحديث، الذين كشفوا عن علو الكعب في دفع التعارض، والترجيح بين الأقوال، وبيان الصحيح من أقوال النقاد، الإمام الدارقطني (ت ٣٨٥) في (علله)، فتجده يسوق الطرق، ويبين مداره ومخرجه، واختلاف الرواة عليه (أي على الإمام الذي عليه مدار الحديث)، ويبين من وصله ومن أرسله أو أوقفه، ومخالفة الرواة بعضهم لبعض، ومن تفرد بالرواية عنه، ومن شاركه، ثم يرجح الصواب من هذه الأقوال، وهذا المنهج من رجوع إلى (علله) وجده مطردا، لذلك نستطيع القول إن الارتياض في هذا الكتاب من أعظم المصنفات التي تقدر هذه المكلة، ولا بأس أن نورد مثلا يجلي هذا الذي ذكر.

«سئل عن حديث أبي الأسود، عن أبي ذر، قالوا: «رآني رسول الله صلى الله عليه وسلم نائما في المسجد، فضربني برجله، ثم قال: ألا أراك فيه نائما؟ قلت: أجل قال: أتجبه؟ قلت: نعم قال: كيف أنت إذا

أخرجت منه؟ قلت: أسكن المسجد الحرام، قال: فإذا أخرجت منه». [الحديث].

فقال: يرويه داود بن أبي هند، واختلف عنه؛

فرواه شريك بن عبد الله، عن داود، عن أبي حرب بن أبي الأسود، عن أبيه، عن أبي ذر.

واختلف عن معتمر بن سليمان، فرواه عبد الأعلى بن حماد، وعلي المدني، وأبو بكر بن أبي شيبة، عن معتمر، عن داود، عن أبي حرب، عن عمه، عن أبي ذر.

وخالفهم محمد بن أبي بكر المقدمي، وسوار العبدي، فروياه عن داود، عن سماك بن حرب، عن أبي الأسود الدؤلي، عن عمه، عن أبي ذر.

وذكر سماك فيه وهم.

والصحيح ما قاله عبد الأعلى، ومن تابعه، عن معتمر.

ورواه علي بن عاصم، عن داود، عن أبي حرب، عن عمه، عن أبي ذر.

ورواه الحساني، عن علي بن عاصم، فذكر فيه ما لم يأت به غيره، وما أحسبه حفظه، وهو قال: وقال لي: كيف بالوليمة تدعون الشعبان، وتطردون العريان، وليس هذا الكلام بمحفوظ في هذا الحديث<sup>(١)</sup>.

فالملاحظ أن الإمام الدارقطني لا يترك طريقا يفسر به علل الحديث إلا أورده، ولا يدع قادحا من القوادح المؤثرة في الحديث إلا ساقها، كل ذلك مع التحري الرصين، والدقة البالغة، والاستقراء التام، والمقارنة الدقيقة، ثم الترجيح المعتبر، فيخرج الطالب متزودا بمنهج مكتمل

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، علي الدارقطني، تحقيق: محفوظ السلفي، وخالد المصري، ط دار طيبة-الرياض، ط الأولى ١٤٣٢هـ-٢٠١١م- (٤/٢٤١-٢٤٢).

الأركان في العملية النقدية، والأحاديث التي تكثر عللها تجد الإمام الدارقطني لا يتوانى عن إيرادها كلها، مع تفسير كل ما يسوقه، وتعليل ما يورده، وبهذا تميز علله عن علل ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، وعلل الإمام أحمد (ت ٢٤١هـ)؛ لأنها يعلن الحديث دون تفسيره، فالطالب المبتدي يصعب عليه في بدء أمره الارتياض فيهما، بخلاف الإمام الدارقطني (ت ٣٨٥هـ).

«سئل -أي الدارقطني- عن حديث عمر، عن أبي بكر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله) الحديث.

فقال: هو حديث يرويه الزهري (الراوي المدار)، واختلف عنه؛

فممن رواه عنه على الصواب: شعيب بن أبي حمزة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومحمد بن الوليد الزبيدي، ويونس، وعقيل، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، والنعمان بن راشد، وسفيان بن حسين، وسليمان بن كثير، ومحمد بن إسحاق، وجعفر بن برقان، وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم فرووه، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة، قال: قال عمر لأبي بكر.

واختلف عن سفيان بن حسين، فأسنده عنه محمد بن يزيد الواسطي، عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة.

وأرسله يزيد بن هارون، فأسقط منه أبا هريرة.

ورواه معمر بن راشد، واختلف عنه؛

فأسنده رباح بن زيد، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة بمتابعة من تقدم حديثه.

وأرسله عبد الرزاق عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله لم يذكر أبا هريرة.

ورواه عمران القطان، عن معمر، وقال: عن الزهري، عن أنس بن مالك، عن أبي بكر.

ووهم فيه على معمر.

ورواه يحيى بن أبي أنيسة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ووهم أيضا في ذكر سعيد.

ورواه صالح بن أبي الأخضر، فقال: عن الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

ورواه الوليد بن مسلم، عن شعيب، ومرزوق بن أبي الهذيل، وسفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة.

ووهم فيه على شعيب، وعلي بن عيينة، لأن شعيبا يرويه عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة.

وابن عيينة يرويه عن الزهري مرسلا، لا يذكر فوقه أحدا.

والقول الأول هو الصواب<sup>(١)</sup>

وأنبه على أمر سبق أن وسعت فيه القول في (مبحث الخصائص المعرفية المميزة للنظر الحديثي)، وهي أن المحدثين توسعوا في أعمال القرائن، وأشد ما يحتاج إليها في باب التعارض والترجيح، فكثيرا ما تجد أهل الحديث يرجحون بقرائن خاصة بحالة الراوية محل النقد، لذلك لما اختلف أهل الحديث في تعارض الوصل مع الإرسال، لم يقدوا واحدا على آخر، بل جعلوا العمدة في الترجيح على القرائن، وهذا هو التحقيق الذي ذهب إليه النظار من أرباب الحديث.<sup>(٢)</sup>

(١) علل الدارقطني. (١/١٩١-١٩٤).

(٢) من الدراسات الجادة التي وقفت عليها في باب القرائن عند المحدثين، (قرائن التعديل والتجريح دراسة نظرية تطبيقية، للدكتور عبد العزيز صالح اللحيان)، ودراسة: القرائن وأثرها في تعليل الأحاديث: دراسة تأصيلية تطبيقية للدكتور: عبد الغني نادر عدا).

يقول الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) بعد أن ساق روايتين مختلفتين لحديث، اختلف عليهما بين الوصل والإرسال: « (...) تمسك بهذا من زعم أن العمدة لمن وصل على من أرسل، لاتفاق الشيخين على تصحيح الموصول هنا على المرسل، والتحقيق أنهما ليس لهما في تقديم الوصل عمل مطرد؛ بل هو دائر مع القرينة، فمهما ترجح بها اعتماداه، وإلا فكم حديث أعرضنا عن تصحيحه للاختلاف في وصله وإرساله»<sup>(١)</sup>.

وهذا الأمر يؤكد ما بينته في مبحث (أهمية التخريج)، وهي أن الذي يحرر للطالب ما (تصوره) في الكتب النظرية لعلم المصطلح، (تصرفه) وارتياضه وتمرنه) في كتب التخريج والعلل، التي تجعله يقف على الاستثناءات الخاصة بكل قاعدة على حدة، ويتلمس القرائن المحتفة بها، ومتى يرجح الوصل على الإرسال، ومتى يرجح الإرسال على الوصل، ومتى تكون قادحا، ومتى لا تقدح. وهذا المنهج يجعله مطردا عند كل حديث يباشره بالنقد، والتصحيح والتضعيف، فيرجع الطالب من وراء كل هذا بما يسمى بـ«(بفقه القواعد الحديثية)؛ التي يراد بها: الفهم الدقيق للقواعد الحديثية في ضوء استثناءاتها التي تجعل من الاستثناءات مكانة لا تنزل عن الفروع المتشابهة التي ابنت عليها القاعدة»<sup>(٢)</sup>.

ولذلك تجد العلماء الذين كتبوا في علم المصطلح، لا يحصرون القرائن التي تفيد في التعارض والترجيح الحديثي؛ لأن ذلك لا يمكن حصره واستيعابه في كتاب يروم تيسير استعمالات النقاد للمصطلح الحديثي، لذلك تجده يشيرون إليها إشارة عابرة دون تفصيل، فيقولون مثلا: ومعرفة تفاوت الرواة يفيد في باب التعارض والترجيح، أو معرفة هذا متواتر وهذا مشهور وهذا عزيز يفيد في الترجيح عند التعارض.

(١)

(٢) التراجم المعلة، أحمد بدري البشاشة. (ص ٢٣٥).

يقول الإمام بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ): «معرفة تفاوت الرواة لقولهم: هو (دون فلان)، أو (ليس هو عندي مثل فلان)، وغير ذلك مما يدل على نقصه بالنسبة إلى غيره. وهذا الفن يحتاج إليه في باب الترجيح عند اختلاف الرواية، وليس من القدرح في الرواية التي لم تعارض في شيء»<sup>(١)</sup>.

وقال الإمام ابن دقيق (ت ٧٠٢هـ): «ليس من شرط قبول رواية العدل أن لا يكون غيره أحفظ منه، أو أولى في الرواية، وإنما يحتاج إلى هذا في باب الترجيح عند اختلاف الرواة، وليس من القدرح في الرواية التي لم تعارض في شيء، وهذا النوع من الحديث ينبغي أن يعقد له باب، أو يفرد له تصنيف، ويعد في علوم الحديث؛ بل هو من أجلها للحاجة إليه في الترجيح»<sup>(٢)</sup>.

وهكذا نجد الأئمة رحمهم الله يشيرون إلى هذه القرائن دون توسيع القول فيها؛ لأن الميدان المناسب لإعمالها، هو كتب التخريج والعلل، إذ بها يستعين على التفسير والتعليل والتوجيه والنقد والترجيح، فما كان منها مؤثراً اعتبره، وما كان منها غير ذلك استعان به على صحة الحديث.

قال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) بعد أن ساق اختلاف الرواة في رواية، وثبوت اللقاء من عدمه. «تبين بهذا وأمثاله أن الاختلاف عند النقاد لا يضر إذا قامت القرائن على ترجيح إحدى الروايات أو أمكن الجمع على قواعدهم والله أعلم»<sup>(٣)</sup>.

وخلاصة القول، أي أردت من خلال هذه الشواهد أن أبين أن ميدان

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح، بدر الدين الزركشي. (١/٧٦).

(٢) شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، ابن دقيق العيد. (٣/٢٥٢).

(٣) هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني. (٢/٩٧٠).

التخريج والعلل هو التربة المناسبة التي تنبت فيها الملكات الحديثة، والطالب ما لم يكن بذره فيها، فليعلم أن أرضه وقية لا يرجى لها أن تمسك ماء، ولا أن تنبت كلاً، ولا ريب أن ملكة الترجيح والتعارض، من أعظم الملكات التي يلحق بها الطالب بفرسان أئمة النقد، وبها يلحق بالمتحققين بالصناعة الحديثة؛ لأنها توجب عليه استصحاب مختلف الملكات التي تملكها قبل، وتضطره إلى تجنيد قدراته البحثية، وزاده المعرفي والمنهجي الذي يوصله إلى مخرج نقدي سليم، وتلك هي غاية (التخريج النقدي)<sup>(١)</sup>.

### خامساً: ملكة التحليل والتعليل

تعد ملكة التحليل والتعليل من بين أهم الملكات التي يثمرها الارتياض في كتب التخريج، ذلك أن عمله ليس مجرد حشر لأقوال النقاد دون توجيهها، وليس قاصراً على إيراد العلل دون بيان أوجه قدحها في صحة الطرق، بل إن ذلك كله منوط بقدرة الطالب على التوجيه؛ توجيه أقوال النقاد، وتعليل أسباب الجرح والتعليل، وتفسير أوجه الخلف بينهم في إيرادها، وبيان مسالكهم في اختيارها.

إن ملكة التحليل والتعليل، تجعل الطالب ملزماً باستدعاء ملكات أخرى مصاحبة لها، لا يتأتى له التحليل إلا باستدعائها؛ كالحفظ، والفهم، والتفسير، والتعليل، والنقد، والاستدلال، والاستنتاج، وهذه المستويات كلها استثمرها المحدثون، واعتمدها بشكل واضح في ممارستهم النقدية، وفي تجريح الرواة وتعديلهم.

يقول الدكتور عدا ب حمود الحمش: «على الباحث أن يفهم الحديث الذي يريد درسه فهماً دقيقاً لسنده ومنتنه، وأول ذلك القراءة الحديثة

(١) للأمانة العلمية، هذا المصطلح بهذا التركيب أفدته من الدكتور أحمد الحيمر في دراسته: (البحث المصطلحي في علم الحديث عند المتأخرين). جزاه الله خيراً.

العلمية، بغية إزالة الغموض، والإبهام، والاشترار والغيرب من أسانيد الحديث ومآونه، حتى آآوضآ الصورة المتكاملة للحديث»<sup>(١)</sup>.

ويقول أسآآذا الدكتور سعيد حليم: «اعآمد المآآآون المنهج الآليلي بمسآآوياته المتعلقة ب: (آآفسير)، و(آآليل)، و(آآقويم) في الجرح والآآديل، وبيان أآوال الرواة والروايات من آآآ القبول والآرد. فقد كان المآآآون يفكآون بنية الروايات من آآآ شروط القبول؛ فيعدآون ويجرحون مع الآآفسير والآآليل، وبيان الآآم المفضي إلى قبول الراوي أو الراوية أو رآهما.

واعآمد المآآآون كذلك هذا المنهج في بيان علل الآآآ المتعلقة بقوادآ آفية لا يمكن أن آظهر إلا بالآآيق وآفكيك عناصر السند والآآن في أدق الآآائق والآآآيات»<sup>(٢)</sup>.

ومن الآآب المهمة في هذا الباب، والآي أبانت على قدرة عالية لصاحبه على آليل الأقوال وآفسيرها، وآوجيه العلل وآآريها، وآقد الآرق وبيان أوجه آفاقها وآآلافها، وكذلك آآلاف الآآون، وما آآر منها في إعلال الآآآ وما ليس كذلك، الإمام الآيلي (ت ٧٦٢هـ) في آآابه (نصب الراية). فمن راجع آآريجه لأآآآ البسملة مثلاً، آظهر له علو كعب الإمام الآيلي في آآآمار هذه الملكة، آآآ آى فيها بكل طرقها، وآل ما قيل في آآونها من أقوال، وآكلم على علل أسانيدها، والآآلاف الآاصل في رواآها جرحاً وآآديلاً، وآفسر أوجه الآآارض بين الفآهاء فيها<sup>(٣)</sup>.

ومن الأآمة كذلك، الإمام البدر المنير، فقد آوسع في آليل ما يورده

(١) علم آآريآ الآآآ وآفقه آآصيل وآآبيق، عذاب محمود الآمش. (ص ١٢٦).

(٢) ضوابط آآريس الآآآ النبوي وعلومه، سعيد حليم. (ص ١٠).

(٣) ينظر: نصب الراية للآيلي (١/ ٢٦٥-٢٧١).

من الأحاديث توسعا كبيرا، مما حفز همة الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) على اختصاره في (التلخيص الحبير)، فجاء كتابا حافلا بالفوائد، قيما في الصناعة الحديثية.

فالشاهد أن ملكة التحليل، ملكة قائمة على تفكيك بنية الحديث، وتعليل مختلف العناصر المؤثرة في صحته أو ضعفه، وما من خطوة من خطوات التخريج والنقد إلا وهي مفتقرة هذه الملكة، فالطالب بعد أن يجمع طرق الحديث، يحتاج إلى مقارنة بين طرقها لمعرفة مواضع الاتفاق والاختلاف، وبعد ذلك يحتاج إلى معرفة ألفاظ الحديث وما سيق منها بالمعنى، وما ورد منها باللفظ، ومعرفة زيادات الثقة، والوقوف على نكارة المتن، وكذا الاضطراب، والعلل الخفية، والإدراج.

وبعد ذلك يحتاج إلى ترتيب طرق ورود الحديث، على نحو منطقي تصاعدي من المدار فما علا، أو تنازلي من الصحابي، فما نزل من غير خبط ولا خلط، بين الصعود والنزول<sup>(١)</sup>.

وبعد مخاض حديثي قد يدوم أسابيع وشهور، وبعد قراءة متمعنة لمختلف مصادر الحديث النبوي وعلومه، ومقارنة دقيقة، وممارسة طويلة، وتطبيق على مئات الأسانيد والمتون، فإنه تكون لديه ملكة نقدية، وصار من أربابه المتحققين به.

يقول الدكتور الشريف العوني: «بعد الرحلة الطويلة للحكم على الحديث، والتي قد تمكث الأيام والأسابيع، قبل إنجاز بعضها، يمكنك الحكم على الحديث، حتى إذا مارس العملية النقدية في مئات الأحاديث، وألوف الأسانيد، وتكونت لديه مهارة حديثية في دراسة الحديث، وأصبح أكثر إجلالا لأئمة السنة، وأعرف بعظم ما قدموه، وأنهى فهم علوم الحديث، وتجاوز مرحلة فهم مصطلحاته، وأتقن قواعد القبول والرد

(١) ينظر: علم تخريج الحديث ونقده: تأصيل وتطبيق، عذاب محمود الحمش. (ص ١١٨).

غاية الإتقان، وأصبح فاهما للجرح والتعديل فهم المتخصصين حقا، وصار مدركا لتعليقات الحديث الخفية، وصار يكتب السنة والتراجم أخبر، عندها فقط: يصير الطالب ذا ملكة حديثة»<sup>(١)</sup>.

قلت: وتلك هي الغاية من معاناة هذا العلم، والمقصد من فني زهرة الشباب في تحصيله، وكيف لا تكون هي سدرة المنتهى، و«العلوم ما دونت إلا لترقية الأفكار، وصقل مرائي العقول، وبمقدار ما يفيد العلم من ذلك ينبغي أن يزداد في اعتباره، فما القصد من كل علم إلا إيجاد الملكة التي استخدم لإصلاحها»<sup>(٢)</sup>.

وفي الختم أقول: إن هذه الملكات كلها لا تجد لها مستقرا في نفس الطالب بالقراءة العابرة، ولا يحصلها بالتصفح الوامض، ولا تصير جزءا منه بالتمني، ولا ينالها بوسف، ولعل، ولو أني؛ بل لا يحصلها إلا من كشف عن ساعد الجد وشمير، واعتزل أهله وشد المئزر، ولازم الترداد إلى كتب التخريج والعلل بكرة وأصيلا، وألا يجد للكسل عرفا، وألا يذوق للدعة طعما، فبالصبر والمصابرة في محراب القراءة المستمرة في هذا الفن، وبالمداومة على الارتياض والممارسة في كتب أهل هذا الشأن، وبالتحلق في مجالس ذويه المتحققين به، يرجى له أن يصير يوما من أرباب الملكة الحديثية، أما من كان خلوا من الاشتغال، متفينا ظلال الراحة، متقلبا بين أعطاف النعيم، فليعم أنه يمني النفس باللحوق، ويرجيها درك المعالي بالوهم والسراب، فلا يطمع أن يعمر طويلا في هذا العلم؛ لأن هذا العلم لا يعطي الطالب خالص الحكمة، حتى يعطيه خالص الشوق والمحبة، ولا يتحفه بجواهر ودرره، حتى يوثره على شهواته وملذاته، ولا يكشف له عن سر مخزونه، حتى يدفع في سبيله أعلى مهوره.

(١) مقرر التخريج والحكم على الحديث، الشريف العوني. (ص ٣٣٠).

(٢) أليس الصبح بقريب، محمد الطاهر ابن عاشور. (١٥٧).

ولا ينبغي أن يغفل عن ينبوع التوفيق والسداد، وعن مصدر الفتح والعون والرشاد، وهو دوام قرع باب الدعاء، وإظهار الذل والافتقار إلى الله سبحانه وتعالى، مع الإكثار من الأسباب التي تعرضه رحمت ربه، فالعلم فتوحات ربانية، وعطاءات صمدانية، لا يمنحها جل وعلا إلا لمن طهر قلبه من الأغيار، وخلصه من غوائل الأكادر، وتحقق بصفات عباد الرحمن، وجعله قبلة مولية إلى ما يرضيه جل وعلا.

ولله در الإمام الغزالي (ت ٥٠٥هـ) عندما قال: «كم من متعلم طال تعلمه ولم يقدر على مجاوزة مسموعه بكلمة، وكم من مقتصر على المهم في التعلم، ومتوفر على العمل ومراقبة القلب، فتح الله له من لطائف الحكمة ما تحار فيه عقول ذوي الألباب»<sup>(١)</sup>.

وبعد استجماع أسباب التوفيق، فليوقن أنه مدرك مراتب العظماء، ونائل شرف خدمة السنة، وحائز وسام الدفاع عن حياضها، وحرس حدود دواوينها، ولا ينبغي أن يستصغر جهوده، ولا أن يحقر من قيمة مدده ما به ينفع الله تعالى هذه الأمة.

يقول الأستاذ الأديب الحكيم أحمد الهاشمي رحمه الله تعالى: «قد يظن الإنسان أحيانا أنه ليس في مقدوره إدراك منازل العظماء، والترقي في مراتب الشرفا، ولكنه لو علم أن العزيمة الصادقة، والهمة العالية تبوء صاحبها عرش المجد، وتجلسه على أريكة العز، لقد أولئك الأشراف في صفاتهم، وحاكاهم أعمالهم، فإنه إن فعل ذلك أدرك غايته، ونال طلبته؛ لأن القدوة الصالحة تكون عظماء الرجال، فما اختص قوم بالمجد ولا استأثروا بالشرف، ولا تحسبن المكارم مقصورة على أفراد من الناس لا تتجاوزهم إلى غيرهم، فإن الله تعالى قد جعلها سهما شائعا، وغرضا منصوبا لكل طالب، فمن أمها، وسلك سبيلها، فهو لا ريب مدرك أمله،

(١) إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي، دار المعرفة-بيروت. د.ت.ط (١/ ٧١).

ونائل غرضه، فما اتخذت الفضائل حجابا، أو منعت طلابا، والسعيد من جعل المجد غايته، والشرف حليته، فنعم زينة الرجال، كرائم الخلال. فذل بهمتك ما يعترض طريقك من المصاعب، واركب متن الأخطار، ووطن نفسك على الصبر، واقف آثار من سبقك إلى العلا غير هياب، ولا وان، فإنك لا محالة موف على غايتك، وواصل إلى أمنتك»<sup>(١)</sup>

### خاتمة

لقد تبين من خلال مباحث هذا البحث أن للتخريج أهمية بالغة في تكوين الملكة الحديثية، واكتساب المهارات التي تجعل طالب الحديث النبوي وعلومه مقتدرا على مجاراة أئمة النقد في مناهجهم، وقفو أثرهم في مباشرة العملية النقدية، والنسج على منوالهم في التصحيح والتضعيف، ولا يوجد عالم رسخت قدمه في الصناعة الحديثية، إلا وللتخريج نصيب أكبر في هذا النبوغ الحديثي؛ لأن التخريج هو التنزيل العملي، والتطبيق المباشر لمناهج المحققين، حيث ينقل الطالب من الدراسة النظرية إلى الدراسة التطبيقية، ومن ملكة التصور إلى ملكة التصرف.

إن التخريج يعد من المسالك المهمة العاكسة لطبيعة علم الحديث، وخصائصه المعرفية والمنهجية، بمعنى أن الطالب بعد أن يتصور ماهيته، وموضوعه، ووظائفه، ويحيط بخصائص المصطلح الحديثي، وطبيعة تعاريفه، وكذا استمداده، وخصائصه المميزة له عن غيره، يكون بهذا قد اكتسب تصورا دقيقا عن (هوية العلم)، وأحاط بأركانه التي لا يصح أن ينتقل إلى التطبيق والممارسة إلا بكسب هذا التصور، إلا أنه مفتقر إلى أرضية يصلح أن تكون تربة خصبة لتنزيل علم الحديث، لذلك فإن

(١) قيمة الزمن عند العلماء، عبد الفتاح أبو غدة. (ص ٢٦).

التخريج هو الميدان التطبيقي المناسب الذي ينتقل فيه الطالب من ملكة (التصور) إلى ملكة (التصرف).

كما خلص البحث إلى إن الطالب المتردد على علم التخريج، لا يخرج بالارتياض في مصنفته متحققا بالإجراءات العملية المعينة له على الكشف عن الأحاديث في مظانها فقط؛ بل هو إلى جنب ذلك عملية مركبة تكتنز جملة من الملكات التي يصيرها مقتدرا على خوض غمرة البحث الحديث النبوي وعلومه باستقلالية وتفرد، وهذا يدل أن التخريج ليس عملية ميكانيكية عارية عن أعمال السيرورات العليا للدماغ؛ بل هو عملية منهجية تروض الطالب على الملكات المعرفية والمنهجية، ويتخرج بها محملا بجملة من المهارات البحثية التي يصير به من المتمكنين من الصناعة الحديثة، ويرجى له بذلك بلوغ المنازل العليا التي بلغها من قبله من المحدثين.

## ثبت المصادر والمراجع

- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، تحقيق: أحمد شاكر، دار الآثار-صنعاء-القاهرة. ط الأولى ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي، دار المعرفة-بيروت. د.ت.ط. (٧١/١).
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ناصر الدين الألباني، ط المكتب الإسلامي-بيروت، ط الثانية ١٤٥هـ/ ١٩٨٥م.
- أصول التخريج ودراسة الأسانيد، محمود الطحان، مكتبة المعارف-الرياض. ط الرابعة ١٤٣١هـ/ ١٤٣٠م..
- تحرير تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر، بشار عواد معروف، وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت-لبنان، ط الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع، أبو الوليد الباجي، تحقيق: أبو لبابة حسين، دار اللواء-الرياض، ط الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- التلخيص الحبير، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد بن موسى، دار أضواء السلف، ط الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- الثقات، محمد بن حبان البستي، دار المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند، ط الأولى ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م. (٤٥/٦).
- جامع التحصيل لأحكام المراسيل، صلاح الدين العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط عالم الكتب بيروت، ط الثانية ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
- الحافظ أحمد ابن الصديق الغماري وجهوده في خدمة الحديث من خلال أجزاءه الحديثية، علياء محمد زحل.

حصول التفريغ بأصول التخريج، أحمد بن الصديق الغماري. تحقيق: بشرى الحديوي، دار الكتب العلمية، ط الثانية ٢٠١١.

الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، عبد الحي اللكنوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية-بيروت، ط التاسعة ٢٠٠٩

شفاء الغليل شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل لأبي حامد الغزالي، تحقيق: حمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، ط الأولى (١٣٩٠ هـ - ١٩٧ م).

علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ، علي ابن المدني، تحقيق: مازن السرساوي، دار ابن الجوزي، ط الثانية ١٤٣٠ هـ.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية، علي الدارقطني، تحقيق: محفوظ السلفي، وخالد المصري، ط دار طيبة-الرياض، ط الأولى ١٤٣٢ هـ- ٢٠١١ م-

علم تخريج الحديث ونقده، عدا ب محمود الحمش، دار الفرقان-عمان. ط الأولى ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠ م.

فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، المكتبو التجارية الكبرى-مصر، ط الأولى ١٣٥٦ هـ.

قاعدة في الجرح والتعديل، تاج الدين السبكي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط دار البشائر الإسلامية-بيروت، ط الخامسة: ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م

الكامل في ضعف الرجال، ابن عدي الجرجاني. (١١٣/٤).

كيف ندرس علم التخريج، حمزة المليباري، وسلطان العكايلة، دار ابن حزم، ط الثانية ١٤٣٠ هـ/ ٢٠٠٩ م.

محاضرات في علم تخريج الحديث ونقده، عدا ب محمود الحمش، دار الفرقان-عمان، ط الأولى ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠ م.

- المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، أحمد بن الصديق الغماري. دار الكتبي-القاهرة، ط الأولى ١٩٩٦م.
- معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث، محمد الخطيب الحسني، ط دار الميمان-الرياض، ط الأولى ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- مفهوم العالمية من الكتاب إلى الربانية، فريد الأنصاري، دار السلام-القاهرة، ط الثانية ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
- المقدمات وما إليها (الرسالة الثامنة: مقدمة تحقيق الفوائد المجموعة للشوكاني)، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ط دار عالم الفوائد، طبعت ضمن آثاره
- مقرر التخريج ومنهج الحكم على الحديث، الشريف حاتم العوني، ط مركز نماء للبحوث والدراسات، ط الأولى ٢٠١٨.

# وَقَفَّ السُّنَنُ وَالسُّنَنُ وَالسُّنَنُ

المقر الرئيسي: السعودية: جدة - جامعة الملك عبدالعزيز  
مبنى رقم 3831، ص ب 23421 - الرمز البريدي 3799

إدارة المجلة: [journal@alsunan.com](mailto:journal@alsunan.com)

إدارة المركز: [info@alsunan.com](mailto:info@alsunan.com)

+966544179454

c4sunnah

@c4sunnah

[www.alsunan.com](http://www.alsunan.com)

**Arcif**  
Analytics

**doi**

eISSN 2785-8499  
9 772785 849006